مجلة
جامعة المهرة
للعلوم الإنسانية
مجلة علمية محكمة نصف سنوية
العدد الثامن عشر- محرم 1447هـ- يوليو 2025م
ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

القراءات القرآنية في الأسماء المعربة وتعدُّدُها من الناحية الإعرابية من خلال كتاب (البيان في غريب إعراب القرآن) لأبي البركات بن الأنباري دراسة نحوية دلالية

د. حسن علي ناصر جهلان*
hassan.jahlan@tu.edu.ye

تاريخ الاستلام: 24 /11/ 2024م	تاريخ القبول: 1 / 2 / 2025م

ملخص:

يرمي البحث بصورة أساسية إلى بيان أثر (ابن الأنباري) في تخريج وتوجيه القراءات القرآنية الذي كان تعددها من الناحية الإعرابية سبباً في تعدد إعراب الألفاظ القرآنية، وتعدد مواقعها الإعرابية تبعاً لذلك هذا من ناحية. ومن ناحيةٍ أخرى يقصد إلى بيان المغزى والفائدة التي يمكن أن نجنيها من وراء تعدد القراءات القرآنية من الناحية الإعرابية، وهل معنى ذلك إلغاء أثر الحركة الإعرابية في الإبانة عن المعنى المقصود؟ أو أنَّ تعدد القراءات القرآنية وما يترتب عليها من مواقع إعرابية مختلفة يؤدي إلى إبراز معانٍ ومفاهيم مختلفة تعين على توضيح معنى الآية من نواحٍ متعددة. وتمَّ تقسيم البحث إلى مقدِّمة وتمهيد وثلاثة مباحث، ثم ذيَّلتُه بخاتمة لخَّصتُ فيها أهم ما توصَّلتُ إليه من نتائج عن البحث منها: إنَّ ابن الأنباري كان له أثرٌ بارز في توجيه وتخريج القراءات القرآنية الذي كان تعددها من الناحية الإعرابية سبباً في تعدد إعراب الألفاظ القرآنية، وتعدد مواقعها الإعرابية تبعاً لذلك، وهذا من شأنه أن يؤدِّي إلى فوائدَ جمَّة، فهي إمَّا أنْ تُفْصِحَ عن معنًى من المعاني، أو تبيِّن حكماً من الأحكام الشرعية. كما توصل كذلك إلى أنَّ اختلاف القراءات القرآنية وتعددها من الناحية الإعرابية ليس معناه إلغاء وظيفة الحركة الإعرابية في الإبانة عن المعنى، ولكنَّ هذا التعدد وما يترتَّبُ عليه من مواقع إعرابية مختلفة يبرز معاني ومفاهيمَ مختلفة لا تخرج عن إطار المعنى العام لسياق الآية وما يُقْصَدُ منها.

الكلمات المفتاحية: القراءات القرآنية، التعدد الإعرابي، التوجيه النحوي والدلالي، الأسماء المعربة، الحركة الإعرابية.

Quranic Readings in Arabic Nouns and Their Variability in Terms of Syntax Through the Book (AlBayan in the Odd lrab of the Quran) by Abu AlBarakat Ibn AlAnbari: A Grammatical and Semantic Study

Dr. Hassan Ali Nasser Jahlan*
hassan.jahlan@tu.edu.ye

Accepted: 24 - 11 -2024	Received: 1 - 2 -2025

Abstract:

This research aims to present a clear picture of ibn Al Anbaris book Al Bayan regarding its approach and direction concerning Quranic readings that exhibit synthetic variability in the declension irab of words. This variability in declension produces different meanings.

* أستاذ اللسانيات المساعد - قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة ذمار - الجمهورية اليمنية.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

. Assistant Professor of Linguistics Department of Arabic Language Faculty of Arts Dhamar University Republic of Yemen.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

https://doi.org/10.71311/.v6i1.210

The study investigates whether the purpose behind these variations is to clarify meanings and the benefits derived from them. Additionally it explores whether removing the declension from the word would eliminate its intended meaning. Quranic readings have various syntactic positions that impact different meanings leading to multiple syntactic interpretations. The study is divided into an introduction three section and a conclusion. The introduction outlines the research topic while the first section examines Ibn Al Anbaris approach to dealing with Quranic readings. The second section discusses the variation in declension and the different syntactic interpretations of Quranic readings. The third section highlights the benefits of these readings and their impact on meaning. The study concludes that Quranic readings introduce syntactic variations that affect word meanings and that these variations provide linguistic rhetorical and semantic insights. However these readings despite their different syntactic interpretations do not alter the overall general meaning of the verse or its intended message .

Keywords: Quranic readings syntactic variation grammatical and semantic interpretation Arabic nouns syntactic movement.

مقدمة:

من المعلوم، بل من المؤكد أنَّ موضوع القراءات القرآنية من الموضوعات التي كانت محطَّ اهتمام النحاة منذ نشأة النحو، إذ اعتمد عليها النحاة إلى جانب النص القرآني مصدراً من مصادر الاستشهاد على قواعد النحو التي وضعوها. ومن المعلوم كذلك أنَّ هذه القراءات كانت سبباً في تعدد الأوجه الإعرابية، وإقرار قواعد فرعية تنحرف عن القاعدة الأصلية؛ مما كان سبباً في خلاف كبير، وجدل كثير بين النحاة.

وعلى الرغم من هذا فإنَّنا نجد المفسرين لكتاب الله العزيز، والمعربين له يحتفون بهذه القراءات صحيحها وشاذها احتفاءً باهراً؛ لِمَا وجدوا لها من أثرٍ في إثراء الدرس النحوي من ناحية، والكشف عن معاني آيات القرآن الكريم من ناحية أخرى، وذلك من خلال ما ينتج عنها من مواقع إعرابية مختلفة، ما من شأنه أن يؤدي إلى إبراز معانٍ ومفاهيمَ مختلفة تعين على توضيح معنى الآية من نواحٍ متعددة.

كلُّ هذا وغيره كانت أسباباً محفِّزةً دفعتني لاختيار موضوع القراءات القرآنية مجالاً للبحث. عندها قررتُ بأن أقوم بدراسة بحثية حول القراءات القرآنية، وأن تكون هذه الدراسة من خلال كتابٍ يرتكز موضوعه حول التعددات الإعرابية لألفاظ القرآن الكريم، ويحتفي بالقراءات القرآنية. فأخذتُ أُفتِّش في كتب إعراب القرآن الكريم، وغريبه ومشكله فوجدتُ كتاب (البيان في غريب إعراب القرآن) لأبي البركات بن الأنباري أكثرها اهتماماً بالتعددات الإعرابية، وأكثرها حفاوة بالقراءات القرآنية؛ إذ إنَّ ابن الأنباري قد جعلها ركناً أساسياً من أركان كتابه (البيان) حيث قدَّم من خلالها دراسة معمَّقة ومفيدةً لكثير من المسائل العربية من أصوات وصرف ونحو ولغة. فوجدتُ فيه ضالتي المنشودة فجعلته ميداناً لهذه الدراسة، فحمل البحث عنوان (**القراءات القرآنية في الأسماء المعربة وتعددها من الناحية الإعرابية من خلال كتاب " البيان في غريب إعراب القرآن " لأبي البركات بن الأنباري دراسة نحوية دلالية**).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ الخوض في دراسة القراءات القرآنية بمختلف صورها وحالاتها يتطلب دراسة واسعة ومستفيضة، وهذا ما جعلني اقصر البحث على الأسماء المعربة فقط دون غيرها؛ حرصاً منِّي على الإلمام بالموضوع والإحاطة بكلِّ جوانبه وألا يخرج البحث عن المواصفات العلمية المشروطة.

ويرمي البحث بصورة أساسية إلى بيان أثر (ابن الأنباري) في تخريج وتوجيه القراءات القرآنية الذي كان تعددها من الناحية الإعرابية سبباً في تعدد إعراب الألفاظ القرآنية، وتعدد مواقعها الإعرابية تبعاً لذلك هذا من ناحية. ومن ناحيةٍ أخرى يقصد البحث إلى بيان المغزى والفائدة التي يمكن أن نجنيها من وراء تعدد القراءات القرآنية من الناحية الإعرابية، وهل معنى ذلك إلغاء وظيفة الحركة الإعرابية في الإبانة عن المعنى المقصود؟ أو أنَّ تعدد القراءات القرآنية وما يترتب عليها من مواقع إعرابية مختلفة يؤدي إلى إبراز معانٍ ومفاهيم مختلفة تعين على توضيح معنى الآية من نواحٍ متعددة. ولمَّا كان تركيز عنوان البحث على تعدد القراءات القرآنية من الناحية الإعرابية، فالقصد من ذلك التعدد أن تتعدد الحركات الإعرابية في لفظة معيَّنة – وأقصد هنا الأسماء المعربة – رفعاً ونصباً وجرَّاً. وهذا ما حتَّمَ عليَّ تقسيم البحث وفْقَاً لتعدد الحركات إلى ثلاثة مباحث بعد المقدِّمة والتمهيد فجاء على النحو الآتي:

المقدِّمة: وفيها ذكرتُ أسباب اختيار الموضوع، وأهداف البحث ومنهجيَّته.

التمهيد: وتحدثتُ فيه عن الموضوعين الآتيين:

الأول: تحدثت فيه عن موقف (ابن الأنباري) من القراءات القرآنية.

الثاني: تحدثت فيه بصورة موجزة عن أثر القراءات القرآنية في القواعد النحوية والإعراب، وأثر النحو في القراءات القرآنية.

أمَّا المبحث الأول: فحمل عنوان: (ما قُرِئَ من الأسماء بالنصب والجر).

ثم يأتي بعده **المبحث الثاني** ليحمل عنوان: (ما قُرِئَ من الأسماء بالرفع والنصب).

ويليه بعد ذلك **المبحث الثالث** الذي تضمَّن عنوان: (ما قُرِئَ من الأسماء بالرفع والجر).

ثم ذيَّلتُ البحث بخاتمة لخَّصتُ فيها أهم ما توصَّلتُ إليه من نتائج عن البحث مِمَّا يخدم الأهداف المرجوَّة منه.

أمَّا المنهج الذي اعتمدتُه في هذه الدراسة فكان المنهج (الوصفي المقارن)؛ كونه أنسب المناهج لمثل هذه الدراسة، ويتجلَّى ذلك من خلال الآتي:

_ ذِكْرُ الآية الكريمة أول المسألة التي أريد الحديث عنها.

_ عرض القضية المتعلقة بالمسألة موضع الشاهد؛ بأن أقوم بدايةً بعرض الوجوه الإعرابية للقراءات القرآنية في الأسماء المعربة التي تعددت من الناحية الإعرابية كما يعرضها (ابن الأنباري) في كتابه البيان في غريب إعراب القرآن مع بيان توجيهه وتخريجه لها.

_ بعد ذلك أذكر تخريج القراءات القرآنية المرتبطة بالمسألة موضع الشاهد معتمداً في ذلك على كتب القراءات المعروفة، والمختصة بهذا الأمر.

_ الانتقال بعد ذلك إلى عرض الوجوه والآراء التي ذكرها معربو القرآن والنحاة والمفسرون في المسألة المعنية مِمَّن سبق ابن الأنباري أو جاء بعده، ومقارنتها مع الآراء والوجوه والتخريجات التي ذكرها ابن الأنباري؛ لمعرفة إن كان هناك وجوه تزيد أو تنقص عن وجوه ابن الأنباري الإعرابية، أو وجوه تفرد بها ابن الأنباري ولم يذكرها غيره، ومناقشتها والخروج بأيسرها وأقربها إلى دلالة الآية بالاستناد إلى الحجج والشواهد لدعمها وتقويتها.

التمهيد:

أولاً: موقف (ابن الأنباري) من القراءات القرآنية:

تُعَدُّ القراءات القرآنية من الأركان الأساسية التي اعتمد عليها (ابن الأنباري) في دراسة ألفاظ القرآن الكريم وإعرابها، إذ قدَّم من خلالها في كتابه (البيان) دراسة معمَّقة ومفيدة لكثير من مسائل العربية من أصوات وصرف ونحو ولغة، وله منها موقفٌ يتَّسم بسماتٍ معيَّنة ظهرت واضحة فيما ورد من إشارات عن ذلك في أثناء كتابه (البيان في غريب إعراب القرآن)، ومنها:

- القراءة عنده سنة متَّبعة، وينبغي قبولها ونقلها كما سُمِعَتْ من غير تحريفٍ أو تبديل حتى لو خالفت القياس وأصول النحو. إذ يقول في قوله تعالى: ﴿**لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خُلَّةٌ وَلا شَفاعَةٌ**﴾ [البقرة: 254]: "قُرِئ بالرفع والبناء على الفتح. فالرفع بالابتداء، أو على أن يُجْعَلَ (لا) بمعنى ليس، و(فيه) الخبر. والبناء على الفتح لِمَا بيَّنا من قبل "[1] أي: لأنه اسم (لا) النافية للجنس...، " ويجوز فيه وفي العربية ستة أوجه، ولكن هذه الأوجه لا يجوز الأخذ بها في القرآن؛ لأن القراءة سُنَّة مُتَّبعة "[2].

- اتَّخذ ابن الأنباري من التأويل أداة من أدوات توجيهاته للقراءات القرآنية والمفاضلة بينها، وقد ظهر ذلك في أكثر من موضع في كتابه البيان، من ذلك تخريجه لقراءة مَنْ قرأ (كلٌّ) بالرفع في قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد :10]، فذكر أنَّ فيها وجهين: أحدهما: أن يكون (كلٌّ) مرفوعاً بالابتداء، وجملة (وعد) خبره على تقدير ضمير عائد على المبتدأ في جملة الخبر، أي: وعده الله. والثاني: على تقدير مبتدأ محذوف، وتقديره(أولئك كلٌّ وعد الله)[3]. وهذا تأويلٌ منه لقراءة من قرأ (كلٌّ) بالرفع، ونحوه كثير[4].

- نجده يفاضل بين القراءات القرآنية في بعض المواضع ويرجح بعضها على بعض بعبارات الترجيح، ومن أمثلة ذلك كلامه عند الحديث عن قوله تعالى: ﴿فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام :54]،حيث قال: " والكسر بعد الفاء أقيس... "[5]، وغير ذلك[6].

---

[1] / البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 168.
[2] / نفسه: 168/1.
[3] / ينظر: نفسه: 420/2.
[4] / ينظر: نفسه: 183/1، 301 .
[5] / نفسه: 323/1 .
[6] / ينظر: نفسه: 55/1 .

- نجده يَعُدُّ بعض القراءات ضعيفة القياس، أو شاذة لا يُقاس عليها، لكنَّه في حالة تأييده أو تضعيفه لهذه القراءات يضع تعليلاته، ويلتمس لها المخارج اللغوية والنحوية محاولاً ردَّها إلى معايير العربية. من ذلك تضعيفه قراءة النصب في (فيغفر) في قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة :284]، إذ يقول: " والنصب ضعيفٌ، وهو على تقدير (أن) بعد الفاء...، وهذه القراءة ليست بقوية في القياس؛ لأنه إذا استوفى الشرط الجزاء ضعف النصب"[1]، ثم قال: " ونظير هذه القراءة في الضعف في القياس قوله تعالى: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ۝ وَيَعْلَمَ﴾ [الشورى :34- 35][2].

- نجده يدافع عن بعض القراءات التي وقف أمامها بعض النحاة موقف الهجوم والإنكار، كما في قراءة (الرياح) في قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ ﴾ [الحجر: 22] بحذف الألف، أي: (الريح) معلِّلاً ذلك بقوله: " لأنَّ الاسم إذا كانت فيه الألف والام جاز أن يردَ والمراد به الجنس والجمع، ولا مانعٌ يمنع... "[3].

*** ثانياً: أثر القراءات القرآنية في القواعد النحوية والإعراب:**

إنَّ أثر القراءات القرآنية في القواعد النحوية واضحٌ لا يخفى على الدارسين، فقد أقام النحاة من بصريين وكوفيين بناءً عليها كثيراً من القواعد النحوية، أو كانت القراءة سبباً في وضع القاعدة [4].

وأحياناً نجد القراءة تؤيّد القاعدة النحوية، وتكون شاهداً على صحَّة هذه القاعدة، أو على العكس من ذلك فقد تردُّ القراءةُ القاعدةَ النحوية، وتدحضها أحياناً[5].

وإضافةً إلى ذلك فإنَّ القراءات القرآنية ساهمت بصورة فعالة في إثراء الدرس النحوي من خلال تعدد وجوه الإعراب، إذ تولَّدت عنها وجوه إعرابية كثيرة [6].

وعلى الرغم من هذا، وللاعتقاد الجازم من أنَّ الحركة الإعرابية من كبرى الدوال على المعنى وفهم السياق، وأنها في القراءة المشهورة المُختارة المُجْمَعِ عليها يكون المعنى أبين وأجلى، وبها يتَّضِحُ الغرض من الآية ومكنونها، وتكون أقرب إلى الفهم وإلى حقائق اللغة، فإنَّ اختلاف القراءات القرآنية من الناحية الإعرابية ليس معناه إلغاء وظيفة الحركة الإعرابية في الإبانة عن المعنى كما يعتقد بعضهم [7]، ولكنَّ اختلاف القراءات القرآنية، وما يترتَّب عليها من مواقع إعرابية مختلفة تبرز معاني ومفاهيم مختلفة تعين على توضيح

---

[1] / نفسه: 186/1 .

[2] / نفسه: 187/1، وينظر: 41/1، 42، 91، 120، 273، 290، 330، 342، و 2/ 275، 277، 304، 323،... ونحوه كثير.

[3] / البيان في غريب إعراب القرآن: 67/2.

[4] / ينظر: القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية: 123؛ التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في سورة (يس): 185؛ التّوجيه النّحويّ للقراءات القرآنيّة في شرح الفوزان لألفية ابن مالك: 16.

[5] / ينظر: مواقف النحاة من القراءات القرآنية من خلال تفسير ابن عطيَّة الأندلسي (المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 88؛ ما له وجهٌ صحيحٌ في العربيةِ ولا تجوزُ القراءةُ بهِ عندَ أبي جعفرٍ الطبريّ (ت 310 ه) من خلالِ كتابِهِ (جامع البيانِ في تأويلِ القرآنِ). عرضٌ ومناقشةٌ: 38.

[6] / ينظر: نفسه: 88، 102؛ الآراء النحوية والصرفية لأبي على الفارسي ودورها في توجيه القراءات القرآنية في التفسير الكبير للرازي: 462؛ الاختلاف في الحركة والسكون بين لغة قيس وغيرها من اللغات دراسة صرفية في ضوء القراءات القرآنية: 76.

7 / ينظر: أبحاث في اللغة العربية: 116.

معنى الآية من نواحٍ متعددة، وفي غالب الظن أنَّ هذه المعاني المختلفة لا تخرج عن إطار المعنى العام لسياق الآية، وما يُقْصَدُ منها. كلُّ ذلك هو ما سيسعى الباحث إلى بيانه في هذا البحث إنْ شاء الله تعالى.

المبحث الأول: ما قُرِئَ من الأسماء بالنصب والجر:

في كثير من الأحيان نجد القراءات القرآنية في الأسماء المعربة تتأرجح بين النصب والجر في كثير من آيات القرآن، وفي كلِّ حركة من هاتين الحركتين يذكر المعربون لكتاب الله العزيز وجوهاً متعددة قد تتَّفق أحياناً وقد لا تتَّفق في كثير من الأحايين، سواءٌ أكان ذلك من حيث عدد هذه الوجوه، أم من حيث التوجيه والتخريج، وفي كلٍّ منها تصدر لنا دلالة أو أكثر. وفي كتاب البيان في غريب إعراب القرآن (لأبي البركات بن الأنباري) من هذا الضرب أمثلة كثيرة، وهذا ما سأسعى إلى بيانه والكشف عنه في هذا المبحث إنْ شاء الله تعالى.

على أنَّه لا بدَّ من الإشارة هنا إلى أنَّ الأمثلة التي سأتناولها بالدراسة في هذا المبحث، أو في غيره من المباحث الآتية هي آيات مختارة من كتاب البيان في غريب إعراب القرآن (لأبي البركات بن الأنباري)، وقد اخترتُ منها ما يُعَدُّ قضيةً خلافيةً تُمثِّل مذهباً نحوياً سواءٌ أكان مذهباً فردياً أم جماعياً؛ لأنه من الصعب تناول الآيات كلها حتى لا يطول البحث، ويخرج عن مواصفاته العلمية المشروطة.

* فمن ذلك نذكر تعليل (ابن الأنباري) لقراءتي النصب والجر للفظة **(الأرحام)** في قوله جلَّ شأنه: **﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾** [النساء: 1].

إذ يقول: " فمَنْ قرأ بالنصب جعلها معطوفة على اسم الله تعالى وتقديره: واتَّقوا الله واتَّقوا الأرحام أن تقطُّعوها.

ومَنْ قرأ بالجر:

1 – فقد قال الكوفيون: إنَّها معطوفة على (الهاء) في (به)، وأباه البصريون، وقالوا: لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار.

2 – ومنهم مَنْ عدَّها مجرورة بباءٍ مقدَّرة لدلالة الأولى عليها، كقول الشاعر: [1]

وما بينها والكعبِ غوطٌ نفانفُ.

أراد وبينها وبين الكعب، فحذف (بين) لدلالة الأولى عليها. وقول شاعرٌ آخر: [2]

أكلُّ امرئٍ تحسبين امرأً ونارٍ تُوَقَّدُ بالليل نارا

أراد وكلُّ نارٍ.

---

[1] / البيت لمسكين الدرامي، في الحيوان: 494/6، وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف: 465/2، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 430/2، وشرح عمدة الحافظ وعِدَّة اللافظ: 663، ولسان العرب: (غوط). وصدره: " نعلِّق في مثل السواري سيوفنا... ".

[2] / البيت منسوب إلى أبي دؤاد الأيادي في الكتاب: 66/1، وشرح مفصَّل الزمخشري: 196/2، وشرح التصريح على التوضيح: 729/1، وخزانة الأدب: 592/9، واسمه (جاية بن الحجَّاج، ويُقال: حارثة، ويُقال: جريرة)، وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف: 386/2، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 175/2.

3 – ومنهم مَنْ ذهب إلى أنَّ (الأرحام) مجرورة بالقسم، وتقديره: أقسم بالأرحام، وجوابه (إنَّ الله كان عليكم رقيباً) " [1].

وبعد عرضه لهذه الوجوه يُقرِّر ترجيحه للقراءة الأولى، مُبيِّناً أنَّه قد بيَّن هذا مستوفىً في كتابه الإنصاف [2].

قرأ بالنصب العامة (الجمهور)، وقرأ بالجر حمزة وقتادة والأعمش، وإبراهيم النخعي [3].

ويُعلِن جمهور النحاة بإجماع مِمَّنْ سبق ابن الأنباري أو جاء بعده أنَّ قراءة النصب هي القراءة الصحيحة الفصيحة، ووُجِّهَتْ عندهم بالعطف على (الله)، ويكون التقدير (واتَّقوا الله واتَّقوا الأرحام أن تُقَطِّعُوها) [4]؛ لأن من شرط العطف حصول المشابهة بين المعطوف والمعطوف عليه [5]، ففي العطف مشاركة في الحكم والعامل [6]. وذهب (ابن عطية) إلى أنها منصوبة عطفاً على موضع به فموضعه النصب، كما تقول: (مررتُ بزيدٍ وعمراً) بعطفه على موضع (بزيد)؛ لأنه مفعولٌ به في موضع نصب، وإنَّما ضُعِّف الفعل فتعدى بحرف [7].

وهناك مَنْ يورد قراءة ثالثة (للأرحام) وهي قراءة الرفع [8] على أنها مبتدأ لخبر محذوف [9]، وقدَّره ابن عطية: " والأرحام أهلٌ أنْ تُوْصَلَ " [10]، بينما يُقدِّره الزمخشري بأحسن من تقدير ابن عطية، إذ التقدير عنده على معنى: " والأرحام مِمَّا يُتَّقَى، أو والأرحام مِمَّا يُتَساءل به " [11]. فقدَّر ما يدلُّ عليه اللفظ السابق، وابن عطية قدَّر من المعنى [12]. ويؤيِّد ابن جنِّي هذه القراءة ويرى في رفعها استحساناً، معلِّلاً أنَّ فيه تأكيداً لمعناه، فيقول: " ألا ترى أنَّك إذا قلتَ: ضربتُ زيداً، فزيدٌ فضلة على الجملة...، وإذا قلتَ: زيدٌ ضربْتُه، فزيدٌ ربُّ الجملة، فلا يمكن حذفه...، ولمَّا كانت الأرحام فيما يُعْنى به ويُقَوَّى الأمرُ في مراعاته، جاءت بلفظ المبتدأ الذي هو أقوى من المفعول، إذا نُصِبَتْ الأرحام أو جُرَّتْ فهي فضلة، والفضلة متعرِّضة للحذف " [13].

---

[1] / البيان في غريب إعراب القرآن: 240/1 – 241.

[2] / ينظر: السابق: 241/1؛ الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة (65).

[3] / ينظر: معاني القرآن: 252/1؛ السبعة في القراءات: 226، والنشر في القراءات العشر: 247/2.

[4] / ينظر: معاني القرآن: 243/1؛ غريب القرآن: 118؛ النكت في القرآن:185؛ إعراب القرآن: 431/1؛ الكشاف: 463/1؛ زاد المسير: 367/1؛والتبيان في إعراب القرآن: 172.

[5] / ينظر: تفسير الرازي (مفاتيح الغيب): 475/9.

[6] / ينظر: شرح مفصَّل الزمخشري: 28/3؛ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 198/3، وحاشية الخضَري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 620/2.

[7] / ينظر: المحرر الوجيز: 4/2؛ مشكل إعراب القرآن: لمكي القيسي: 187/1.

[8] / الرفع قراءة (أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد). ينظر: المحتسب: 178/1.

[9] / ينظر: الكشاف: 462/1؛ المحرر الوجيز: 4/2؛ التبيان في إعراب القرآن: 172؛ الإتقان في علوم القرآن: 331/2.

[10] / المحرر الوجيز: 4/2.

[11] / الكشاف: 462/1.

[12] / ينظر: البحر المحيط: 498/3.

[13] / المحتسب: 179/1.

أمَّا قراءة الجر عطفاً على الضمير في (به)، فقد انقسم إزاءها النحويون على فريقين: فريقٌ معارض لها منكر لصحَّتِها، وفريقٌ مؤيدٌ لها.

أمَّا الذين عارضوها وأنكروا صحَّتِها فتُدْرَجُ آراؤهم تحت اتِّجاهاتٍ ثلاثة:

1 – إنكار هذه القراءة، وتحريم القراءة بها. وهذا رأي المبرِّد، إذ يقول: " لو صليتُ خلف إمامٍ يقرأ بالكسر لحملتُ نعلي ومضيتُ " [1].

2 – تضعيف هذه القراءة. وهذا رأي الزمخشري [2].

3 – تخطئة هذه القراءة. وهو قول الزجَّاج، إذ يقول: " فأمَّا الجر في الأرحام فخطأٌ في العربية لا يجوز..."[3].

واحتجَّ هؤلاء المنكرون لهذه القراءة من وجوه:

أحدها: أنَّه لا يُعْطَف الظاهر على المضمر المجرور إلا بإعادة الجار؛ لأن المضمر المخفوض بمنزلة التنوين [4]، قال الزجَّاج عن المازني: لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان يحل كلُّ واحد منهما محل صاحبه، فكما لا يجوز (مررتُ بزيدٍ وكَ)، وكذا لا يجوز (مررتُ بك وزيدٌ [5].

لكن (أبا حيَّان) يعترض على تعليل المازني بحجَّة أنَّه يجوز أن تقول: (رأيتُكَ وزيداً)، ولا يجوز (رأيتُ زيداً وكَ) فكان القياس (رأيتُكَ وزيداً) أنْ لا يجوز على حدِّ قوله [6].

والثاني: أنَّ عطف الظاهر على المضمر من غير إعادة الخافض لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، كما في قول الشاعر: [7]

فاليوم قرَّبتَ تهجونا وتشتُمُنَا فاذهبْ فما بكَ والأيَّامِ من عَجَبِ

ومن النحاة مَنْ يذهب إلى جر (الأرحام) على القسم، وجواب القسم (إنَّ الله كان عليكم رقيباً) [8]. وهذا عند مَنْ يعارض قراءة الجر ضعيف؛ لأنَّه سيؤدي إلى ضعفٍ في الكلام وركاكة في المعنى، بالإضافة إلى أنَّ القسم لا يجوز إلا بالله وحده فقط [9]، استدلالاً بحديث رسول الله - ﷺ - " مَنْ كان حالفاً فليحلف بالله " [10]. بمعنى أنَّ القسم لا يكون إلا بالله لا بالأرحام [11].

---

[1] / الكامل في اللغة والأدب: 749/2.
[2] / ينظر: الكشاف: 463/1.
[3] / معاني القرآن وإعرابه: 6/2.
[4] / الكتاب: 328/1؛ الكامل في اللغة والأدب: 44/2 – 45، والكشاف: 463/1.
[5] / ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 6/2.
[6] / ينظر: البحر المحيط: 499/3.
[7] / البيت من الشواهد مجهولة القائل، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب: 383/2 بلا نسبة.
[8] / ينظر: شرح مفصَّل الزمخشري: 78/3؛ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 632/2؛ البحر المحيط: 499/3.
[9] / ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 6/2؛ إعراب القرآن: 432/1.
[10] / الحديث صحيح: أخرجه البخاري في صحيحه: 951/2، والنسائي في سننه: 4/7، وسنن ابن ماجة: 678/1.
[11] / ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 172.

أمَّا المؤيدون لقراءة حمزة - بالجر– فمن أبرزهم: ابن جنّي [1]، وابن يعيش [2]، وأبو حيَّان الأندلسي [3]. وهم لا يجدون في هذه القراءة إبعاداً أو ضعفاً [4]، بحجَّة أنَّها رواية لإمام ثقة، وأحد القرَّاء السبعة، وأنَّه رواها عن النبي - ﷺ - فهي قراءة متواترة، وذلك – كما يزعمون – يوجب القطع بصحَّة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع [5])، ويرون أنَّ لهذه القراءة سببين لقبولها:

أحدها: لأنها على تقدير تكرار الجار، كأنه قيل: تساءلون به وبالأرحام.

الثاني: أنَّه ورد ذلك كثيراً في الشعر [6].

ويمكن أنْ نسوق رأياً لأحد أعلام التفسير، مِمَّنْ عنى بنقاش هذه القضية، ألا وهو الإمام (فخر الدين الرازي)، إذ يَرِدُّ على احتجاج مَنْ يرى فساد هذه القراءة من جهة المعنى (أي النهي عن القسم بالأرحام)، مبيِّناً أنَّ العرب في الجاهلية كانوا يقولون: أسألك بالله والرحم، وإنَّ "حكاية هذا الفعل عنهم في الماضي لا تنافي ورود النهي عنه في المستقبل "[7].

وإذا رجعنا إلى ما ذكره ابن الأنباري من وجوه وتخريجات لقراءتي النصب والجر نجده يفضل قراءة النصب ويرجحها على قراءة الجر، وصنيعه هذا فيما يبدو لي يرجع لسببين: أولهما: بسبب ما ذُكِر بأنَّه لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار وهو رأي البصريين، وثانيهما: بسبب دلالة المعنى، ففي قراءة الجر يكون تأويل الكلام: واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ، وتأويل الكلام لِمَنْ قرأ بالنصب: واتقوا الله واتقوا الأرحام أن تقطعوها. وهو بهذا يتابع مَنْ سبقه من نحاة البصرة في ترجيحهم لقراءة النصب بناءً على موافقتها لقواعد العربية، وعلى صحة دلالتها على المعنى، إلا أنَّه يخالفهم في أنَّه لم يرد قراءة الجر أو يطعن فيها، وإنَّما يذكر تخريجاتهم على هذه القراءة وينسب الرد إليهم، ويذهب فيها إلى التأويل فتبقى للقراءة قدسيتها وحرمتها عنده وللقاعدة النحوية اطرادها وعدم اختلالها بما يُعْتَرَضُ به عليها من الشواهد.

وموطن الشاهد هنا أنَّ ابن الأنباري قد فرَّق في المعنى بين قراءتي النصب والجر، فقراءة النصب معناها: اتقوا قطع الأرحام، أمَّا قراءة الجر فهي على معنى تعظيم الرحم.

والذي يبدو لي في هذه المسألة أنَّ كلا القراءتين تؤديان المعنى المقصود من الآية، ففي كليهما قُرِنَتْ الأرحام بالله كاقتران طاعة الوالدين بعبادته في قوله جلَّ وعلا: ﴿ **أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوالِدَيْنِ إِحْساناً** ﴾ [الإسراء: 23]. فكان في ذلك تأكيدٌ لعظمها وقدسيتها عند الله، وحثٌّ على رعايتها بين العبيد سواءٌ قُرِنَتْ بتقواه أو بسؤاله، والله أعلم.

---

[1] / ينظر: الخصائص: 285/1.
[2] / ينظر: شرح مفصل الزمخشري: 38/3.
[3] / ينظر: البحر المحيط: 499/3.
[4] / ينظر: الخصائص: 285/1.
[5] / ينظر: شرح مفصل الزمخشري: 38/3؛ البحر المحيط: 499/2.
[6] / ينظر: المصدران أنفسهما؛ شرح عمدة الحافظ: 162 – 164.
[7] / التفسير الكبير (مفاتيح الغيب): 131/1.

ويُدَعِّم ذلك ما ورد من أحاديث عن رسول الله - ﷺ - في تعظيم حق الرحم، والتأكيد على قدرها عند الله تعالى، نذكر منها ما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - أنَّ رسول الله - ﷺ - قال: " إنَّ الله تعالى خلق الخلق، حتى إذا فرغ منهم قامتْ الرحم فقالت: هذا مقام العائذ بك من القطيعة، قال: نعم. أما ترضين أنّي أصِل مَنْ وصلك، وأقطع مَنْ قطعك، قالت: بلى. قال: فذلك لكِ " [1].

*** وفي قوله تبارك وتعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾** [المائدة: 6].

يتَّجه (ابن الأنباري) نحو لفظة (أرجلكم) فيذكر أنَّ لها قراءتين هما: النصب والجر.

ثمَّ يُخرِّج **قراءة النصب:** بالعطف على (أيديكم)، والتقدير: اغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم.

ثمَّ يُخرِّج **قراءة الجر**: بالعطف على (رؤوسكم) مع تقدير ما يوجِب الغسل، كأنَّه قال: وأرجلكم غسلاً [2].

والنصب قراءة نافع، وابن عامر، والكسائي، والجر قراءة ابن كثير وحمزة وأبو عمرو، وروى أبو بكر عن عاصم (بالخفض)، وروي عن عاصم (بالنصب)[3].

ما يراه ابن الأنباري في تخريج قراءة النصب على العطف على (أيديكم) هو رأي الفراء من قبله [4]، وكذلك الأخفش، والزجاج[5]، وغيرهم[6].

ويزيد العكبري وجهاً آخر بأن يكون (أرجلكم) معطوفاً على موضع (برؤوسكم)، إلا أنَّه يرى أنَّ الوجه الأول أقوى، أي: العطف على اللفظ [7]،فالأصل العطف على اللفظ [8].

ويذهب بعضهم في قراءة الجر إلى جر (أرجلكم) في المعنى على (وجوهكم)، وعلى (رؤوسكم) في اللفظ، وهو ما يُطْلق عليه مصطلح الجر بالمجاورة [9]، واعترض عليه ابن الأنباري بقوله: " وهو قليلٌ في كلامهم"[10]، ويقرُّ ما ذهب إليه من تخريج في القراءتين، بالعطف على (أيديكم) في النصب، وعلى (رؤوسكم) في الجر، مبيناً أنَّ التحديد في الآية دلَّ على الغسل، قال: " فإنَّه لمَّا حدَّ الغسل إلى الكعبين، كما حدَّ الغسل في الأيدي إلى المرافق دلَّ على أنَّه غسلٌ كالأيدي"[11]، مستدلاً على صحة ذلك بما جاء في اللغة والسنة المطهرة، فذكر أنَّ المسحَ في اللغة يقع على الغسل، ومنه يقال: تمسحتُ للصلاة، أي: توضأتُ، وتمسحتُ بالماء إذا اغتسلتُ

---

[1] / صحيح البخاري: 2232/5، وصحيح مسلم: 1980/4، وصحيح ابن حِبَّان: 184/2، وسنن النسائي: 416/6.
[2] / ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 284/1 – 285.
[3] / ينظر: السبعة في القراءات: 242؛ النشر في القراءات العشر: 254/2.
[4] / ينظر: معاني القرآن: 302/1.
[5] / ينظر: معاني القرآن: للأخفش: 466/2؛ ومعاني القرآن وإعرابه: 167/2.
[6] / ينظر: إعراب القرآن: للنحاس: 9/2؛ مشكل إعراب القرآن: 221/1.
[7] / ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 215 – 216.
[8] / ينظر: همع الهوامع: 141/2.
[9] / ينظر: إعراب القرآن: 9/2؛ مجاز القرآن: 155/1.
[10] / البيان في غريب إعراب القرآن: 285/1.
[11] / نفسه: 285/1.

[1]، ثم قال: " وقال أبو زيد الأنصاري: المسح هنا هو إصابة الغسل الحقيقي؛ لأنَّ المسح في كلام العرب يكون مسحاً – وهو إصابة الماء – ويكون غسلاً . فبيَّنتْ السنة أنَّ المراد بالمسح في الرجل هو الغسل"[2].

فابن الأنباري قد لاحظ دلالة الحركة في قراءتي النصب والجر، وربط ذلك بالمعنى المقصود من الآية الكريمة، مستعيناً في ذلك بسياق الآية وبما ورد في اللغة والسنة المطهرة، وهذا إدراك منه لأثر الحركة الإعرابية في توجيه المعنى.

وقد رُوِي عن (ابن قتيبة) أنَّه قال: " كان الرسول - ﷺ - يتوضَّأ بِمُدٍّ، وكأنَّه يمسح بالماء يديه ورجليه وهو لها غاسل، قال: ومنه قال تعالى: ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ [المائدة: 6] المراد بمسح الأرجل غسلها، ويُسْتَدَلُّ بمسح رسول الله - ﷺ - برأسه، وغسله رجليه، أنَّ فعلَه يُبَيِّن أنَّ المسح يُستَعمل في المعنيين المذكورين " [3]. فعلى هذا يكون المسح حقيقة في إمرار اليد مجازاً في الغسل، فيُراد بمسح الرأس إمرار اليد، وبمسح الرجل غسلها، ويكون مُشتركاً بين المعنيين [4].

ويعلِّل الزمخشري جر (أرجلكم) على الجوار بقوله: إنَّه لَمَّا كانت " الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تُغْسَلُ بصبِّ الماء عليها فكانت مظنَّة للإسراف المذموم المنهي عنه فعُطِفتْ على الثالث الممسوح لا لِتُمْسَح، ولكن ليُنَبِّه على وجوب الاقتصاد في صبِّ الماء عليها " [5].

ومن النحاة مَنْ أنكر الجر بالمجاورة، وعدَّه لحناً، ورفض جوازه في كتاب الله، ولا يجوز إلا في الضرورات الشعرية، أو في جوازات ألفاظ الأمثال [6].

في حين يبيحه العكبري بحجة كثرته في القرآن الكريم في نحو قوله تعالى: ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾[الواقعة:22]على قراءة مَنْ قرأ بالجر[7].كما أنَّه يفتعل وجهاً آخر إلى وجوه الجر، وهو إمكان تقدير جار محذوف والإبقاء على المجرور، مِمَّا يدعو إلى تقدير فعل (افعلوا)، ومعمول منصوب هو (غسلاً)، والتقدير على هذا يكون: وافعلوا بأرجلكم غسلاً [8].

ويذكر ابن جنِّي قراءة شاذة لـ (أرجلكم)، وهي الرفع [9]، ويخرِّجها بالرفع على الابتداء، والخبر محذوف دلَّ عليه ما تقدَّمه من قوله سبحانه وتعالى: ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾، بمعنى: وأرجلكم واجبٌ غسلها [10].

---

[1] / ينظر: نفسه: 285/1؛ لسان العرب: 593/2 (مسح).
[2] / البيان في غريب إعراب القرآن: 285/1.
[3] / فتاوى ابن تيمية : 132/21.
[4] / ينظر: أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية: 171.
[5] / الكشَّاف: 611/1.
[6] / ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 153/2؛ الحجة في القراءات السبع: 129.
[7] / ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 215- 216، 550.
[8] / ينظر: نفسه: 215 – 216.
[9] / قراءة الحسن عن عمرو، والوليد بن مسلم عن نافع. ينظر: المحتسب: 314/1؛ البحر المحيط: 438/3.
[10] / ينظر: المحتسب: 314/1؛ التبيان في إعراب القرآن: 216.

مِمَّا سبق نلاحظ أنَّ ابن الأنباري قد تابع مَنْ سبقوه في تخريج قراءتي النصب والجر على الوجهين المذكورين، إلا أنَّه تميَّز عنهم في أنَّه ربط دلالة الحركة بالمعنى مِمَّا جعله يقرُّ بالوجهين دون ترجيح أو مفاضله، وهذا ما يبدو لي في هذه المسألة؛ إذ إنَّه في غسل اليدين حدَّد غاية الغسل إلى المرافق، ومن ثمَّ فإنَّ قوله: (إلى الكعبين) دلَّ على غسل الرجلين لا مسحهما، فكلا الوجهين يؤديان إلى المعنى نفسه بلا فرق، إذ يفيدان التنبيه على كيفية الوضوء الصحيح الذي لا يقبل الله الصلاة إلا به فيتجنب المصلي الوقوع في الخطأ، وهذا ما بينته السنَّة المطهَّرة بالأحاديث الصحيحة من فعله وقوله - ﷺ - غسل الرجلين فقط. فقد ثبت عنه - ﷺ - عن عبد الله بن عمر قال: تخلَّف النبي - ﷺ - في سفرةٍ سافرناها فأدركنا وقد أرهقنا العصر، فجعلنا نتوضأ ونمسح على أرجلنا، فنادى بأعلى صوته: " ويلٌ للأعقاب من النار" [1]. فأفاد وجوب غسل الرجلين، وأنَّه لا يُجْزِي مسحهما؛ فالمسح من شأنه أن يُصيب ما أصاب ويُخطئ ما أخطأ. فلو كان مُجزياً لَمَا قال- ﷺ -:"ويلٌ للأعقاب من النار".

كما ثبت عنه - ﷺ - أنَّه قال بعد أنْ توضَّأ وغسل رجليه: " هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به " [2]، وثبت في الصحيح وغيره أنَّ رجلاً توضَّأ فترك على قدميه مثل موضع الظفر، فقال له الرسول - ﷺ -: " ارجع فأحسن وضوءك " [3]، فرجع، ثم صلَّى.

*** وفيما يعرضه في إعراب لفظة (الكفَّار)** في قوله سبحانه وتعالى: **﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ ﴾** [المائدة: 57].

نجده يذكر لها قراءتين: الجر والنصب، ثم يوجِّه القراءتين التوجيه المناسب، إذ يقول: " قُرِئَ (الكفار) بالجر والنصب. **فالجر** بالعطف على (الذين) في قوله تعالى: **﴿ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾**، **والنصب:** بالعطف على (الذين) في قوله تعالى: **﴿ لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ... ﴾** [4]. هذا مجمل ما أورده ابن الأنباري من كلام في توجيه وتخريج هاتين القراءتين، ولم يزد على ذلك أيَّ شيءٍ من التفصيل.

قرأ بالنصب ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة، وقرأ بالجر أُبَيٌّ، وأبو عمرو والكسائي وعبد الله، وروى حسين الجُعفي عن أبي عمرو (والكفارَ) بالنصب [5].

لا خلاف في تخريج القراءتين على هذين الوجهين بين ابن الأنباري، وبين مَنْ سبقه من معربي القرآن ومفسِّريه [6].

---

[1] / الحديث أخرجه البخاري في صحيحه: 44/1برقم(163)، ومسلم في صحيحه: 214/11 برقم (241)، والإمام أحمد في المسند:558/11 برقم(6976).

[2] / أخرجه النسائي في سننه: 62/1 برقم (81) وصحَّحه الألباني، والبيهقي في السنن الكبرى: 130/1 برقم (380).

[3] / أخرجه مسلم في صحيحه: 215/1 برقم (243)، والإمام أحمد في المسند: 283/1 برقم (134)، والبيهقي في السنن الكبرى: 115/1 برقم (327).

[4] / ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 298/1.

[5] / ينظر: معاني القرآن 313/1؛ السبعة في القراءات: 245؛ والبحر المحيط: 515/3.

[6] / ينظر: معاني القرآن: 313/1؛ جامع البيان: 290/6؛ إعراب القرآن: 29/2؛ معاني القرآن وإعرابه: 186/2؛ مشكل إعراب القرآن: 230/1؛ زاد المسير: 385/2.

والمعنى على قراءة الجر: " مِنْ الذين أُوتُوا الكتاب مِنْ قبلكم ومِنْ الكفار " [1].

والمعنى على قراءة النصب: " ولا تتَّخذوا الكفار أولياء " [2].

وجوَّز (ابن خالويه) في قراءة النصب وجهاً آخر وهو: أن يكون (الكفار) معطوفاً على موضع (مِنْ) في قوله: " مِنْ الذين "؛ لأنَّه يرى أنَّه في موضع نصب [3]، مستشهداً بقول الشاعر: [4]

معاويَ أنَّنَا بشرٌفأَسْجَعْ فلسْنَا بالجبالِ ولا الحديدِ

فالحديد معطوف على موضع (الجبال)، والجبال منصوب لأنَّه خبر ليس.

ويُرجِّح (النحَّاس) النصب بالعطف على " الذين اتَّخذوا " بقوله: " وهو أوضح وأبين " [5]، في حين نجد (مكي القيسي) يميل إلى الجر، إذ يقول: " لولا اتِّفاق الجماعة على النصب لاخترتُ الخفض؛ لقوَّته في الإعراب وفي المعنى، والتفسير، والقرب من المعطوف عليه " [6].

أمَّا (ابن جرير الطبري) فإنَّه لا يرى فرقاً بين الوجهين في المعنى [7]، وتبعه في ذلك العكبري [8]، غير أنَّ (المنار) يرى أنَّ هناك فرقاً في المعنى بين الوجهين في القراءتين، وإنْ لم يكن بينهما تنافٍ. في أنَّ الجر يفيد أنَّ الكفار، أي: المشركين الذين اتَّخذوا دين الله هزواً ولعباً لا تباح ولايتهم. أمَّا النصب فيفيد أنَّ جميع المشركين لا يُتَّخَذُون أولياء بحالٍ من الأحوال، وأمَّا أهل الكتاب فإنَّما يُنْهَى عن موالاتهم لوصفٍ فيهم يُنافي الموالاة كاتِّخاذهم دين الإسلام هزواً ولعباً، أي: شيئاً يُمْزَحُ به ويُسْخَر منه [9].

والملاحظ على ما ذكره ابن الأنباري من تخريج للقراءتين يتبيَّن لنا أنَّه قد جنح إلى الإيجاز الشديد في التوجيه الإعرابي، وما يتعلق بذلك من ناحية المعنى والدلالة، وأنَّ لم يفاضل بين القراءتين أو يرجح إحداهما على الأخرى، وهذه إحدى مظاهر تنوع التوجيه للقراءات التي ظهرت بصورة جلية في كتابه البيان.

والذي يبدو لي أنَّ قراءة النصب عطفاً على (الذين) في قوله: " لا تتَّخذوا الذين " هي القراءة البيِّنة الواضحة؛ لأنَّ هذا الوجه فيه زيادة معنى؛ إذ يُفيد النهي المُطْلق عن موالاة جميع الكفار والمشركين بأيِّ حالٍ من الأحوال، أمَّا الجر فإنَّه يدل على موالاة بعض الكفار؛ لأنَّ (مِنْ) – كما ينصُّ النحاة – تُفيد التبعيض [10]، فكأنَّ في المعنى على قراءة الجر دلالة على موالاة بعض الكفار، وعدم موالاة البعض الآخر، في حين يعني وجه النصب عدم موالاة الكفار جميعهم على السواء – والله تعالى أعلم -.

---

[1] / حجَّة القراءات: 231.

[2] / معاني القرآن وإعرابه: 186/2.

[3] / ينظر: الحجَّة في القراءات السبع: 132.

[4] / البيت لعقيبة الأسدي، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب: 67/1، والأصول في النحو: 100/1، وشرح أبيات سيبويه: 199/1، والإنصاف في مسائل الخلاف: 271/1، وبلا نسبة في الخصائص: 331/1، والشعر والشعراء: 99/1.

[5] / إعراب القرآن: 264/1.

[6] / الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 413/1 – 414.

[7] /ينظر: جامع البيان: 291/6.

[8] / ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 446/1.

[9] / ينظر: تفسير المنار (تفسير القرآن الحكيم): 368/6.

[10] / ينظر: الجَنَى الداني في حروف المعاني: للمرادي: 309؛ مغني اللبيب: 420.

*** وفي قوله جلَّ جلاله: ﴿ ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ﴾** [الأنعام: 62].

يرجع **قراءة الجر** في (الحق) إلى أنَّها صفة لمولاهم.

ويرجع **قراءة النصب** إلى: أ – أنَّها منصوبة على المصدر (حقاً).

ب – أو بتقدير فعل (أعني) [1].

والجر قراءة الجمهور، والنصب قراءة الحسن البصري والأعمش [2].

يتفق ابن الأنباري مع مَنْ سبقه من النحاة في تخريج قراءة الجر ، إذ يُجمعون على أنَّ (الحق) صفة مجرورة لـ (مولاهم) بلا خلاف [3]، وتبعه في ذلك مَنْ جاء بعده[4]. أمَّا قراءة النصب فأكثر النحاة المتقدمين على الوجهين الَّذَيْن ذكرهما ابن الأنباري [5]، بينما نجد الزمخشري يكتفي بوجهٍ واحد، وهو النصب على المدح كقولك: الحمد لله الحقَّ [6]، وتبعه في ذلك الإمام فخر الدين الرازي [7]، والبيضاوي [8]. في حين أنَّ العكبري يزيد وجهاً ثالثاً هو: النصب على الصفة لمصدر محذوف، أي: الردَّ الحقَّ [9]، وبه قال أبو حيان الأندلسي [10]. قال الآلوسي: " فلا يكون حينئذٍ المراد به الله عزَّ وجلَّ " [11].

بالنظر في تخريج ابن الأنباري لقراءتي النصب والجر يتبيَّن لنا أنَّه قد تابع مَنْ سبقه من النحاة في ذلك بلا فرق، إنْ في الوجوه الإعرابية، أو في عدم الترجيح والمفاضلة. إلا أنَّ ما يبدو لي راجحاً أنَّ (الحق) صفة مجرورة لـ (مولاهم)؛ لأنَّ في ذلك دليل الثناء والتعظيم لله عزَّ وجلَّ، والتأكيد على انفراده – سبحانه وتعالى – بصفة الألوهية الحقَّة، فهو الإله الحقُّ؛ لأنَّه مُوْجِدُ الشيء بسبب ما تقتضيه الحكمة بفعلٍ واقعٍ بِقَدْرِ ما يجب وفي الوقت الذي يجب [12]، هذا من جهة. ومن جهةٍ أخرى فإنَّ في الوصف بالمصدر دلالة خاصة فهو يجعل العين نفس المعنى مبالغةً [13]، أي: يصير الموصوف كأنَّه في الحقيقة مخلوقٌ من ذلك الفعل لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه [14]. فإنْ قيل: " رجلٌ عدلٌ وفضلٌ، فكأنَّه لكثرة عدله وفضله صار نفس العدل

---

[1] / ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 325/1.
[2] / ينظر: المحرر الوجيز: 301/2، والجامع لأحكام القرآن: 7/7؛ البحر المحيط: 541/4.
[3] / ينظر: إعراب القرآن: 14/2؛ المشكل في إعراب القرآن: 255/1؛ المحرر الوجيز: 301/2.
[4] / ينظر: التبيان: 171/4؛ الجامع لأحكام القرآن: 7/7.
[5] / ينظر: إعراب القرآن: 14/2؛ المشكل في إعراب القرآن: 255/1؛ المحرر الوجيز: 301/2.
[6] / ينظر: الكشاف: 32/2.
[7] / ينظر: تفسير الرازي (مفاتيح الغيب): 17/13.
[8] / ينظر: أنوار التنزيل: 166/2.
[9] / ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 252.
[10] / ينظر: البحر المحيط: 541/4.
[11] / روح المعاني: 168/4.
[12] / ينظر / مفردات غريب القرآن: 246، والموسوعة القرآنية: 141/8.
[13] / ينظر: شرح الرضي على الكافية: 306/1؛ الجملة العربية والمعنى: 209.
[14] / ينظر: الخصائص: 259/2.

والفضل " [1]. ومن ثمَّ فإنَّ عدَّ (الحق) صفة لـ (مولاهم)، أي: (لله) فيه مبالغة عظيمة، وتأكيد على أنَّه – سبحانه – هو الحقُّ بعينه وذاته.

*** ويذهب في تعليله قراءة جر (لؤلؤ) في قوله تبارك وتعالى: ﴿ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾** [الحج: 23].

من وجهٍ واحدٍ: بالعطف على قوله (ذهب). بينما يُعلِّل قراءة النصب من وجهين:

الأول: بتقدير فعل، وتقديره: (ويُعْطَون لؤلؤاً) لدلالة (يُحَلَّون) في أول الكلام، مُستشهِداً بقوله تعالى: **﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾** [الواقعة: 22] في قراءة مَنْ قرأ " حوراً عيناً " بالنصب [2]، أي: (ويُعطون حوراً عيناً).

الثاني: أنَّه معطوفٌ على موضع الجار والمجرور من قوله: (من أساور) [3].

والنصب قراءة أبي بكر عن عاصم ونافع والحسن والجحدري والأعرج وأبي جعفر وعيسى بن عُمر وسَلَام ويعقوب. قال الجحدري: الألف ثابتة بعد الواو في الإمام، والجر قراءة باقي السبعة والحسن بن أبي الحسن وطلحة وابن وثاب والأعمش وأهل مكة [4].

يقتصر ابن الأنباري في تخريج قراءة جر (لؤلؤ) بالعطف على (ذهب)، في حين يُجِيز ابن عطيَّة وجهاً آخر وهو: العطف على (أساور)[5]، وتبعه في ذلك جمعٌ من المتأخرين كابن جزي الكلبي الغرناطي[6]، وأبو حيان الأندلسي [7]، والسمين الحلبي [8]. قال ابن عطية: "لأنَّ الأساور أيضاً تكون (مِنْ ذهبٍ) و (لؤلؤ) قد جُمِعَ بعضه إلى بعض" [9]، والمعنى: " يحلون فيها من أساور من ذهب ومن لؤلؤ "[10].

أمَّا العكبري فيمنع العطف على (ذهب)، ويرى أنَّها معطوفة على (أساور) محتجَّاً بأنَّ السوار لا يكون من لؤلؤ في العادة، ويَصحُّ أن يكون حليَّاً [11]، واختاره جمعٌ من النحويين [12].

في حين نجد الزجَّاج يرى أنَّها على معنى: (أساور من ذهبٍ ولؤلؤٍ) فيكون ذلك خلطاً من الصنفين [13]، وأجازه النحَّاس [14].

---

[1] / الكشاف: 451/2؛ شرح مفصَّل الزمخشري: 50/3.
[2] / تُنْسَبُ هذه القراءة إلى (أُبَيّ) ينظر: المحتسب: 38/2.
[3] / ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 172/2.
[4] / ينظر: المحتسب: 78/2؛ المحرر الوجيز: 115/4؛ زاد المسير: 229/3؛ البحر المحيط: 497/7، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: 397.
[5] / ينظر: المحرر الوجيز: 115/4.
[6] / ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل: 37/2.
[7] / ينظر: البحر المحيط: 497/7.
[8] / ينظر: الدر المصون: 254/8.
[9] / المحرر الوجيز: 115/4.
[10] / حجة القراءات: لابن زنجلة: 474/1؛ إعراب القرآن: للباقولي (منسوب خطأ للزجَّاج): 622/2.
[11] / ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 438.
[12] / ينظر: أنوار التنزيل: 68/4 – 69؛ إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: 102/6؛ اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: 397.
[13] / ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 420/3.
[14] / ينظر: إعراب القرآن: 65/3.

وفي قراءة النصب أجاز النحاة قبل ابن الأنباري وبعده أن يكون العامل فيه فعلاً مُقدَّراً يليق بـ(لؤلؤ) [1]، ولم يذكر الزمخشري غيره [2]، وكذا ابن جنّي حمله على إضمار فعل [3]، مستشهدين بقوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة: 22] على قراءة مَنْ قرأ بالنصب " وحوراً عيناً "، وبقول الشاعر: [4]

جئني بمثل بني بدرٍ لقومِهم أو مثل أسرة منظورٍ بن سيَّارِ

بتقدير: " هات مثل أسرة منظور " [5]، والمعنى، أي:" يحلون فيها من أساور ويحلون لؤلؤاً "[6].

أمَّا الوجه الثاني: في كونه معطوفاً على موضع الجار والمجرور من قوله: (من أساور) فذكره ابن زنجلة، وغيره قبل ابن الأنباري[7]، وتبعهم في ذلك العكبري[8]؛ لأنَّ المعنى في (يحلون فيها من أساور) يحلون أساور[9].

في حين يرى ابن جرير الطبري أنَّه معطوفٌ على (أساور)؛ لأنَّ الأساور وإن كانت مخفوضة من أجل دخول (مِنْ) فيها فإنَّها بمعنى النصب[10]، وتبعه في ذلك مكي القيسي، والسمين الحلبي[11]، والمعنى:" يحلون فيها أساور من ذهبٍ ولؤلؤاً "[12]. ويزيد السمين الحلبي في النصب وجهاً آخر وهو: أنَّه معطوفٌ على مفعول محذوف تقديره: يُحَلُّون فيها الملبوس من أساور ولؤلؤاً. فـ (لؤلؤاً) عطف على الملبوس[13].

والذي يظهر من توجيه ابن الأنباري للقراءتين أنَّه اختار من بين الوجوه التي ذكرها مَنْ سبقه من المعربين المشهور منها، وأغفل وجهاً في قراءة النصب ذكره غيرُ واحدٍ من النحاة وهو: أنَّ (لؤلؤاً) منصوبة بالعطف على (أساور)، وهو وجهٌ يبدو لي أنَّه أرجح الوجوه وأيسرها؛ لسهولته وبعده عن التكلُّف والتقدير، إذ عدم التقدير أولى من التقدير. وذلك على اعتبار أنَّ (مِنْ) هنا زائدة [14]، كون مجرورها نكرة وهو في موضع مفعول به [15]، ولأنَّه يؤدِّي إلى معنى " يُحَلَّون فيها أساورَ ولؤلؤاً " [16]. فيكون (اللُّؤْلُؤْ) نوعاً من أنواع الزينة يُضَافُ إلى الأساور والذهب والفضَّة وغيرها، فيكون فيه زيادة فضل للمؤمنين في الجنَّة – والله أعلم -.

---

[1] / ينظر: جامع البيان: للطبري: 594/18؛ معاني القرآن وإعرابه: 420/3؛ وحجة القراءات: 474/1؛ إعراب القرآن: للباقولي (منسوب خطأ للزجَّاج): 622/2؛ تفسير الرازي: 214/23؛ التسهيل لعلوم التنزيل: 37/2؛ البحر المحيط: 497/7.

[2] / ينظر: الكشاف: 151/3.

[3] / ينظر: المحتسب: 78/2.

[4] / البيت لجرير: في ديوانه: 242، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب: 169/1، والمقتضب: 157/4، وشرح أبيات سيبويه:: 50/1، وهو لجرير أيضاً.

[5] / المحتسب: 78/2.

[6] / حجة القراءات: 474/1.

[7] / ينظر: حجة القراءات: 474/1، وإعراب القرآن: للباقولي (منسوب خطأ للزجَّاج): 622/2.

[8] / ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 938/2.

[9] / ينظر: حجة القراءات: 474/1، وإعراب القرآن: للباقولي (منسوب خطأ للزجَّاج): 622/2.

[10] / ينظر: جامع البيان: 594/18.

[11] / ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: 5982/9؛ الدر المصون: 253/8.

[12] / جامع البيان: للطبري: 594/18.

[13] / ينظر: الدر المصون: 253/8.

[14] / ينظر: البحر المحيط: 497/7؛ الدر المصون: 253/8.

[15] / ينظر: الجَنَى الداني: 318؛ مغني اللبيب: 426.

[16] / الجامع لأحكام القرآن: 29/12.

مجلة
جامعة المهرة
للعلوم الإنسانية
مجلة علمية محكمة نصف سنوية
العدد الثامن عشر- محرم 1447هـ- يوليو 2025م
ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

المبحث الثاني: ما قُرِئ من الأسماء بالرفع والنصب:

تعدَّدتْ القراءات القرآنية أيضاً في الأسماء المعربة بين الرفع والنصب، ونتج عنها وجوهٌ إعرابية متعدِّدة، وقد ظهر ذلك جلياً في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات ابن الأنباري في آيات متعدِّدة، وقد وقف إزائها ابن الأنباري توجيهاً وتخريجاً قد يتَّفق مع مَنْ سبقه من النحاة أو مَنْ جاء بعده أحياناً، وقد يختلف، أو يتفرَّد بآراءٍ ليستْ عند غيره، ونتج عن ذلك دلالات متعددة ساهمتْ في الكشف عن معنى الآية ومغزاها، وسيحاول هذا المبحث تقديم صورة من ذلك.

*** ففي قوله تعالى: ﴿ وخَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾** [البقرة: 7].

يورد (ابن الأنباري) **لقراءة رفع (غِشاوة)** عند تخريجه لها وجهاً إعرابياً واحداً وهو: أن يكون مبتدأ، وخبره الجار والمجرور (على أبصارهم).

أمَّا قراءة النصب فيُخرِّجها: على تقدير فعل، ويكون التقدير: " وجعل على أبصارهم غشاوة " [1].

والرفع قراءة العامة، أمَّا النصب فقراءة المُفضَّل بن محمد الضِبّي فيما رواه عن عاصم [2].

ما ذكره ابن الأنباري في تخريجه لقراءة رفع (غشاوة) على أنَّها مرفوعة بالابتداء، وخبره الجار والمجرور (على أبصارهم) ذكره قبله ابن جرير الطبري، وابن عطية، ومكي القيسي [3].

ونسب العكبري إلى الأخفش أنَّها مرفوعة بالجار والمجرور كارتفاع الفاعل بالفعل[4]. غير أنَّ ما نُسِبَ إلى الأخفش لم أجد له أثراً في كتابه معاني القرآن، فكلُّ ما ذكره عند تعرُّضه لقوله تعالى: ﴿ **وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ** ﴾ [البقرة: 7] أنَّه كلامٌ مُستأنفٌ فقط [5]. أمَّا قراءة النصب فإنَّ الفرَّاء رأى ما يراه ابن الأنباري على أنَّ النصب على تقدير فعل، وهي في رأيه أصوب من قراءة الرفع، قال الفرَّاء: " ولو نصبتها بإضمار (جعل) لكان أصوب " [6]. واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿ **وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً**﴾ [الجاثية: 23]. وإضمار الفعل إذا كان عليه دليل كثير مُسْتَعمل في كلام العرب [7]، ومنه قول الشاعر: [8]

ورأيتُ زوجَكِ في الوغى مُتَقَلِّداً سيفاً ورمحا

وزاد أبو حيان وجهين آخرين في قراءة النصب هما: [9]

---

[1] / ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 53/1.
[2] / ينظر: السبعة في القراءات: 149؛ جامع البيان في القراءات السبع: 836/4.
[3] / ينظر: جامع البيان: 262/1؛ المحرر الوجيز: 88/1؛ مشكل إعراب القرآن: 76/1.
[4] / ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 23/1.
[5] / ينظر: معاني القرآن: للأخفش: 36/1.
[6] / معاني القرآن: 13/1.
[7] / ينظر: إعراب القرآن: 29/1، والحجة في القراءات السبع: 67.
[8] / البيت منسوب إلى عبد الله بن الزبعري في: إيضاح شواهد الإيضاح: 245/1، وهو من شواهد المبرّد في الكامل: 264/1 بلا نسبة، وابن جني في الخصائص: 433/2،، والمخصَّص: 342/4، ولسان العرب: 367/3 (قلدَ) بلا نسبة أيضاً.
[9] / ينظر: البحر المحيط: 81/1.

1 – الانتصاب على إسقاط حرف الجر، ويكون (وعلى أبصارهم) معطوفاً على ما قبله، والتقدير: " ختم الله على قلوبهم وعلى أبصارهم بغشاوة "، ثم حُذِفَ حرف الجر وانتصب ما بعده، وهذا في رأيه وجه ضعيف.

2 – أن يكون (غشاوة) اسماً وُضِعَ موضع المصدر المُلاقي لـ (خَتَمَ) في المعنى؛ لأنَّ (الختم) و (التغشية) يشتركان في معنى (السّتْر).

ويُرَجِّح الطبري قراءة الرفع على الابتداء، ويرى أنَّها القراءة الصحيحة لاتفاق الحجة من القراء والعلماء على الشهادة بتصحيحها[1]، وتابعه في ذلك الزجَّاج وغيره [2]. إلا أنَّ الطبري لا يكتفي فقط بترجيح قراءة الرفع على الابتداء، وإنَّما يذهب إلى أبعد من ذلك إذ نجده يخطِّئ قراءة النصب، إذ يقول:" وانفراد المخالف لهم _ يعني الحجة من القراء في قراءة الرفع _ وشذوذه عمَّا هم على تخطئته مجمعون. وكفى بإجماع الحجة على تخطئة قراءته شاهداً على خطئها"[3]. أمَّا ابن الأنباري فالظاهر من كلامه وتخريجه قبول القراءتين دون ترجيح أو تخطئة، وهي سمة نلاحظها ظاهرة في كتابه البيان، فهو كعادته لا يردُّ القراءات ولا يخطئها، وإنَّما يلجأ فيها إلى التأويل، ويخرجها التخريج المناسب آخذاً برأي البصريين أو الكوفيين على حدٍّ سواء دون التحيز إلى مذهبٍ بعينه. فتخريجه لقراءة الرفع جاء بناءً على رأي الطبري وغيره من البصريين، في حين جاء تخريجه لقراءة النصب بناءً على رأي الفراء الكوفي.

والذي يبدو لي أنَّ رفع (غشاوة) على الابتداء وخبره الجار والمجرور (على أبصارهم) أبلغ من ناحية المعنى، إذ به تتَّضِح دلالة الآية؛ لأنَّه على نيَّة الاستئناف. فالكلام تَمَّ فَحَسُنَ الوقف على (وعلى سمعهم)، ثُمَّ استأنف بقوله: (وعلى أبصارهم غشاوة). فللاستئناف دلالة لا تكون في غيره، إذ (الختْم) لا يقع على الأبصار، وإنَّما يُناسِب القلوب والأسماع إذ كلاهما يُشَبَّهُ بالوعاء ويُتَخَيَّلُ فيه معنى الغلق والسدِّ فاستُعِيْرَ لهما الختْم. بينما البصر ليس كذلك فكان الذي يناسبه الغِشاء؛ لأنَّ الغشاء عند أهل اللغة يعني: الغطاء [4]، فناسب بذلك البصر. قال ابن منظور:" غشيتُ الشيء تغشيةً: إذا غطَّيتُه، وقد غشى الله على بصره" [5] هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى فإنَّ " كلَّ ما كان مُشتملاً على الشيء فهو في كلام العرب مبني على (فِعالة)"[6].

فدلَّت الآية على وقوع الغشاوة على أبصارهم التي لا تَدْرِك آيات الله ودلائله، ولا تريد أن تؤمن بما ترى من معجزات وحقائق تدلُّ على وجوب الإيمان بالله وطاعته.

كما أنَّ الرفع على الابتداء يدلُّ على أنَّ الجملة اسمية، والجملة الاسمية أبلغ من الفعلية؛ لأنَّها تفيد الثبوت والدوام [7]، فكان ذلك آكد وأبلغ في منعهم من الإيمان، فيكون المعنى: أنَّ هؤلاء لم يسبق لهم أنْ أبصروا، وإنَّما هذا شأنهم وخلقهم فلا أمل في إبصارهم في يومٍ من الأيام – والله تعالى أعلم -.

---

[1] / ينظر: جامع البيان: 262/1.
[2] / ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 84/1؛ إعراب القرآن: 29/1؛ مشكل إعراب القرآن: 76/1- 77؛ معاني القراءات: 131/1.
[3] / جامع البيان: 262/1.
[4] / ينظر: غريب القرآن: 40.
[5] / لسان العرب: 126/10 (غشي).
[6] / الكشاف: 48/1؛ تهذيب اللغة: 145/8.
[7] / ينظر: البحر المحيط: 81/1؛ حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 281/1.

ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

*** وفي تخريجه لقراءتي النصب والرفع للفظة (لباس) في قوله تعالى: ﴿ يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾** [الأعراف: 26].

يضع التعليلات الآتية:

أ – **النصب:** بالعطف على قوله: (وريشاً)،والمعنى:" أنزلنا ريشاً ولباس التقوى".

ب – **الرفع:** على أنَّه:[1]

1 – مبتدأ، و (ذلك) مبتدأ ثانٍ، و (خير) خبره، والجملة الاسمية خبر المبتدأ الأول (لباس).

2 – مبتدأ، وخبره (خير)، و (ذلك) يكون وصفاً للباس التقوى.

3 - مبتدأ، وخبره (خير)، و (ذلك) يكون بدلاً.

4 - مبتدأ، وخبره (خير)، و (ذلك) عطف بيان، كأنَّه قال: ولباس التقوى المشار إليه خير، كما تقول: زيدٌ هذا ذاهب.

5 - مبتدأ، وخبره (خير)، و (ذلك) يكون فصلاً.

قرأ بالنصب نافع وابن عامر والكسائي، وقرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة [2].

والنصب بالعطف على (ريشاً) ذكره ابن جرير الطبري [3]، وكذلك الزجَّاج [4]، وابن النحاس [5]، والأزهري [6]، والزمخشري [7]، وابن عطية [8]. واستحببه الفرَّاء، قال: " فنصب اللباس أحبُّ إليَّ؛ لأنَّه تابع للريش " [9].

ومن النحاة مَنْ ينصبه بفعلٍ مُضمر، أي: وأنزلنا لباس التقوى [10].

أمَّا الرفع فقد اقتصر النحاة والمفسرون الذين سبقوا ابن الأنباري على الأوجه الأربعة الأولى [11]، ويميل ابن عطيَّة إلى كون (لباس) مبتدأ، و (خير) خبره، و (ذلك) بدل، أو عطف بيان، أو صفة. قال: " وهذا أنبل الأقوال " [12]. في حين يتفرَّد ابن الأنباري بذكر الوجه الخامس، من كون (لباس) مبتدأ، وخبره (خير)، و(ذلك) يكون فصلاً، إذ لم أجد له ذكراً عند مَنْ سبقه من المعربين. ومع تفرُّده بهذا الوجه نجده يرجح الوجه الأول من كون (لباس) مبتدأ، و (ذلك) مبتدأ ثانٍ، و (خير) خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، إذ يرى أنَّه أقوى الوجوه، وأيَّده في ذلك السمين الحلبي [13]. غير أنَّ هناك مَنْ يعترض على هذا الوجه؛ بحجَّة أنَّه لم

---

[1] / ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 358/1.
[2] / ينظر: المحرر الوجيز: 389/2؛ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: 281.
[3] / ينظر / جامع البيان: 369/12.
[4] / ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 328/2.
[5] / ينظر: إعراب القرآن: 49/2.
[6] / ينظر: معاني القراءات: 404/1.
[7] / ينظر: الكشاف: 97/2.
[8] / ينظر: المحرر الوجيز: 389/2.
[9] / معاني القرآن: 375/1.
[10] / ينظر: الحجَّة في القراءات السبع: 154؛ التبيان في إعراب القرآن: 278؛ الجامع لأحكام القرآن: 185/7.
[11] / ينظر: إعراب القرآن: للنحَّاس: 49/2؛ مشكل إعراب القرآن: 286/1؛ الكشاف: 97/2.
[12] / المحرر الوجيز: 389/2.
[13] / ينظر: الدر المصون: 288/5.

يَعُدْ على (اللباس) في الجملة عائد [1]، لكنَّ الزمخشري يُقرَّه؛ معلِّلاً ذلك بأنَّ أسماء الإشارة تقرُب من الضمائر فيما يرجع إلى عود الذكر [2]، وتبعه في ذلك أبو حيان [3]. ومن النحاة مَنْ يزيد في قراءة الرفع وجهاً آخر، وهو أن يكون (لباس) خبراً لمبتدأ محذوف [4]، قال الزجَّاج: تقديره "هو لباس التقوى"[5]، بينما يُقدِّره مكي القيسي: "وستْرُ العورة لباس التقوى، أي: المتقين"[6]. وأجاز العكبري –أيضاً– أن يكون (لباس) مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره: "ولباس التقوى ساتر عوراتكم"[7]،ثم يحاول تعليل ذلك على هذا التقدير في أنَّ في الكلام حذف مضاف، أي: ولباس أهل التقوى[8]. واعترض عليه أبو حيان بقوله: "وهذا ليس بشيء"[9].

من خلال ما سبق يتضح لنا تفرُّد ابن الأنباري بذكر وجه لم يذكره مَنْ سبقه من النحاة، كما يتضح لنا كذلك ترجيحه للوجه الأول وتفضيله على سائر الوجوه المذكورة في القراءتين. وترجيحه هذا يرجع فيما يبدو لي إلى إدراكه لقوة هذا الوجه من حيث المعنى والدلالة دون غيره من الوجوه، إذ إنَّ الربط باسم الإشارة بمجيئه مبتدأ ثانٍ يزيد الجملة تأكيداً، كأنَّ المبتدأ الأول مذكور ضمناً في الجملة، فـ (ذلك) المشار إليه: هو لباس التقوى، كأنَّه أُعِيد مرةً أخرى. فكان هذا الوجه الإعرابي أوضح وأقرب إلى دلالة الآية، فلباس التقوى: هو لباس الورع واتِّقاء معاصي الله، بل هو الورع نفسه والخشية من الله والحياء...، فذلك خير لباس، وأجمل زينة. فالإشارة بقوله (ذلك): إلى لباس التقوى أفاد التوكيد والتعظيم على أنَّ لباس التقوى هو خير لباس، وأنَّه أفضل من لباس الزينة، أي: (الريش)، ومَنْ تعرى منه لم يُسْتَرْ بشيء في الدنيا.

*** وفي قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾** [الأعراف: 164].

يُعلِّل قراءة رفع (معذرة) على أنَّها خبر مبتدأ محذوف تقديره:" موعظتنا معذرةٌ ".

أمَّا قراءة النصب فيُخرِّجها على أنَّها مفعولٌ له؛ معلِّلاً ذلك بقوله: " فكأنَّهم لمَّا قالوا: لِمَ تعظون؟ قالوا: معذرةً إلى ربكم، أي: لمعذرةٍ إلى ربكم " [10]. والرفع قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي، أمَّا النصب فقراءة عاصم في بعض ما رُوِي عنه وزيد بن علي وعيسى بن عُمر وطلحة بن مصرف[11].

---

[1] / ينظر: جامع البيان: 369/12.
[2] / ينظر: الكشاف: 97/2.
[3] / ينظر: البحر المحيط: 31/5.
[4] / ينظر: إعراب القرآن: 120/2؛ مشكل إعراب القرآن: 286/1.
[5] / معاني القرآن وإعرابه: 328/2.
[6] / مشكل إعراب القرآن: 286/1.
[7] / التبيان في إعراب القرآن: 562/1.
[8] / نفسه: 562/1.
[9] / البحر المحيط: 31/5.
[10] / البيان في غريب إعراب القرآن: 376/1.
[11] / ينظر: جامع البيان في القراءات السبع: 1121/3؛ المحرر الوجيز: 469/2؛ البحر المحيط: 208/5.

اقتصر الأخفش في تخريج قراءة الرفع على الوجه الذي ذكره ابن الأنباري في أنَّها: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: موعظتنا معذرة [1]، وكذلك ابن عطية [2]، وتابعهم في ذلك مكي القيسي [3].

وهذا الوجه هو ما اختاره سيبويه، وعلَّل ذلك بقوله: " لأنَّهم لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مُستأنفاً من أمر لِيْمُوا عليه، ولكنه قيل لهم: لِمَ تعظون قوماً؟ قالوا: موعظتنا معذرة إلى ربكم " [4]، وهو اختيار القرطبي من بعده، مستدلًّاً بما قاله سيبويه [5]. ومن النحاة مَنْ يزيد وجهاً آخر وهو: أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، وتقديره: معذرة الله نريدها [6].

أمَّا قراءة النصب فهي عند الكسائي من وجهين:

الأول: أن تكون مصدراً على تقدير: نعتذر معذرةً.

والثاني: أن تكون مفعولاً لأجله، على تقدير: فعلنا ذلك معذرةً، أي: لأجل المعذرة [7].

وأخذ بالوجهين – أيضاً – الزمخشري [8]، والعكبري [9]، أمَّا الأخفش فيقتصر على نصبها على المصدر فقط [10]، ويتابعه في هذا الزجَّاجُ [11]، وجمعٌ من النحويين [12]. ويميل السمين الحلبي إلى ترجيح النصب على المفعول لأجله [13]، غير أنَّه يزيد وجهاً آخر في قراءة النصب وهو: النصب على أنَّه مفعولٌ به؛ معللاً ذلك بقوله: " لأنَّ المعذرة تتضمَّن كلاماً، والمفرد المُتضمِّن لكلام إذا وقع بعد القول نُصِبَ نَصْبَ المفعول به، كـ (قلتُ: خطبةً) " [14].

والظاهر أنَّ ابن الأنباري قد تابع سيبويه وغيره من نحاة البصرة في تخريجه لقراءة الرفع، في حين أخذ برأي الكسائي الكوفي في تخريجه لقراءة النصب، كما أنَّه لم يفاضل بين القراءتين أو يرجح وجهاً على آخر.

والذي يبدو لي أنَّ النصب على المفعول له، أي: المفعول لأجله هو أرجح الأقوال؛ وذلك لسهولته، وبعده عن التقدير المتكلِّف، ثم أنَّ هذا الوجه أبين وأوضح في الكشف عن معنى الآية ودلالتها. لأنَّه لمَّا كان السؤال: لِمَ تعظون؟ أي: ما سبب هذا الوعظ؟ فأرادوا أن يبيّنوا علة الوعظ وسببه، فأجابوا: معذرةً. أي: إنَّ علَّة الوعظ المعذرة إلى الله، فيكون ذلك طلباً إلى الله أن يعذرهم، ويمنحهم العفو.

---

[1] / ينظر: معاني القرآن: 103/1.
[2] / ينظر: المحرر الوجيز: 468/2.
[3] / ينظر: مشكل إعراب القرآن: 304/1.
[4] / الكتاب: 320/1.
[5] / ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 307/7.
[6] ينظر: باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن: 536/1.
[7] / ينظر: إعراب القرآن: 77/2؛ الجامع لأحكام القرآن: 307/7،؛ فتح القدير: 293/2.
[8] / ينظر: الكشاف: 171/2.
[9] / ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 600/1.
[10] / ينظر: معاني القرآن: 103/1.
[11] / ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 386/2.
[12] / ينظر: الحجَّة في القراءات السبع: 166؛ معاني القراءات: 427؛ مشكل إعراب القرآن: 304/1.
[13] / ينظر: الدر المصون: 495/5.
[14] / نفسه: 495/5.

ويؤيّد ذلك ما قاله سيبويه في الكتاب. قال: " ولو قال رجلٌ لرجلٍ: معذرةً إلى الله وإليك من كذا وكذا اعتذاراً لَنَصَبَ " [1] – والله أعلم -.

*** ونلحظ توجيه ابن الأنباري للفظة (رسوله) وَفْقَاً لقراءتي الرفع والنصب في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾** [التوبة: 3] على الوجوه الآتية:

ففي قراءة الرفع يذكر لها وجهين:

الأول: أن تكون مرفوعة بالابتداء، وخبره محذوف لدلالة الأولى عليه، والتقدير: ورسوله بريء.

الثاني: الرفع بالعطف على الضمير المرفوع في (بريء)؛ مُعللاً تسويغ جواز ذلك لوجود الفصل بالجار والمجرور.

أمَّا قراءة النصب: فيخرّجها على العطف على اللفظ، وهو اسم (أنَّ) [2].

قرأ بالرفع الجمهور، وقرأ بالنصب ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عُمر، وزيد بن علي، أبو رزين، وأبو مجلز، وابن يعمر، ويزيد بن يعقوب، والحسن [3].

الرفع على الابتداء، والخبر محذوف عليه أكثر النحاة والمفسرون قبل ابن الأنباري وبعده، والتقدير: ورسوله بريءٌ منهم [4]، قال الدرويش: " هو أصحُّ الأوجه " [5].

وذكر ابن الأنباري أنَّ من النحاة مَنْ يرفعه عطفاً على محل (إنَّ) المكسورة واسمها[6]، وإليه ذهب الزمخشري [7]، واستحسنه النحَّاس [8]، وقد أجازه سيبويه من قبل حيث يقول في باب ما يكون محمولاً على (إنَّ) فيشاركه فيه الاسم الذي وُلِّيها، ويكون محمولاً على الابتداء: " فأمَّا ما حُمِلَ على الابتداء فقولك: (إنَّ زيداً طريفٌ وعمرو)، و (إنَّ زيداً منطلقٌ وسعيدٌ)، فعمروٌ وسعيدٌ يرتفعان على وجهين، فأحد الوجهين حسن، والآخر ضعيف. فأمَّا الوجه الحسن فأن يكون محمولاً على الابتداء؛ لأنَّ معنى (إنَّ زيداً منطلقٌ): (زيدٌ منطلقٌ)، و (إنَّ) دخلتْ توكيداً، كأنَّه قال: (زيدٌ منطلقٌ وعمر)، وفي القرآن مثله: أنَّ الله بريءٌ من المشركين ورسوله..." [9].

غير أنَّ ابن الأنباري يخالف مَنْ سبقه من النحاة في ذلك، إذ نجده يمنع ذلك ولا يُجيزه؛ معللاً ذلك بقوله:" لأنَّ (أنَّ) قد غيرت معنى الابتداء؛ لأنَّها مع ما بعدها في تأويل المصدر، فليست كـ(إنَّ) المكسورة التي لا تدلُّ على غير التأكيد فلا يغير دخولها معنى الابتداء"[10] فالابتداء قد زال بدخول الناسخ، ولم يَعُدْ عاملاً

---

[1] / الكتاب: 320/1.
[2] / ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 393/1 – 394.
[3] / ينظر: معالم التنزيل: 8/3؛ المحرر الوجيز: 7/3؛ زاد المسير: 235/2؛ البحر المحيط: 367/5.
[4] / ينظر: الكشف والبيان (تفسير الثعلبي): 11/5؛ مشكل إعراب القرآن: 323/1؛ معالم التنزيل: 317/2؛ المحرر الوجيز: 7/7.
[5] / إعراب القرآن وبيانه: 52/4.
[6] / ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 393/1 – 394.
[7] / ينظر: الكشاف: 245/2.
[8] / ينظر: إعراب القرآن: 109/2.
[9] / الكتاب: 144/2.
[10] / البيان في غريب إعراب القرآن: 393/1 – 394.

في رفع الخبر [1]، وما دام (أنَّ) قد دخلتْ على الجملة فلا يصِحُّ إلغاء عملها، والعامل اللفظي يبطل العامل المعنوي [2].

والرفع بالعطف على الضمير في (برئ) قبيحٌ عند كثير من النحويين حتى يؤكِّده[3]؛لأنَّ الأصل عندهم ألا يُعطف مظهر على مضمر مرفوع إلا بتوكيده [4]،في حين نجد ابن الأنباري قد أجازه في هذا الموضع، وإن لم يكن فيه توكيد؛ لأنَّه فصلَ بين (رسوله) الظاهر، والضمير المضمر بفاصل قام مقام التوكيد وهو الجار والمجرور[5]، وبه قال غير واحد من النحاة المتقدمين وأيده في ذلك مَنْ جاء بعده [6].

وتوجيه ابن الأنباري لقراءة النصب على العطف على اللفظ، وهو اسم (إنَّ) محل إجماع النحاة [7]، إلا أنَّ الزمخشري يزيد وجهاً آخر، وهو النصب على المعية، وأن تكون (الواو) بمعنى (مع) [8]، والتقدير: " بريء مع رسوله منهم " [9].

ويذكر القرطبي أنَّه قُرِئ في الشواذ (ورسولِهِ) بالجر، وذكر أنَّ هذه القراءة رُوِيَتْ عن الحسن [10]. غير أنَّ هذه القراءة لم يذكرها ابن جنّي في المحتسب.

ووُجِّهتْ هذه القراءة عند بعض النحاة على الجوار[11]، وعند آخرين على القسم [12]، والتقدير: " أنَّ الله بريء من المشركين وحقِّ رسولِهِ " [13]. غير أنَّ الشوكاني ضعَّف ذلك؛ لأنَّه لا معنى للقسم برسول الله - ﷺ - مع ما ثبت من النهي عن الحلف بغير الله [14].

ويرى النحويون بإجماع أنَّه إذا عُطِفَ اسم على (اسم أنَّ) فإن كان بعد استكمال الخبر جاز الرفع والنصب، وإن كان قبل الخبر لم يُحْسَنْ إلا النصب [15]، مع أنَّهم قد اتفقوا في هذه الآية – في قراءة الرفع – على رفعها بإضمار خبر كما ذكرتُ سابقاً [16].

من خلال ما تمَّ عرضه من أقوال وتخريجات نجد أنَّ ابن الأنباري قد خالف مَنْ سبقه من أئمة النحاة في بعض ما ذهبوا إليه، إذ نجده يخالف سيبويه والزمخشري والنحَّاس في قراءة الرفع بعدم جواز العطف

---

[1] / ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 345/1؛ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 313/1.
[2] / ينظر: شرح التصريح عل التوضيح: 321/1.
[3] / ينظر: المقتضب: 112/4؛ الأصول في النحو: 240/1؛ مشكل إعراب القرآن: 323/1؛ المحرر الوجيز: 7/3.
[4] / ينظر: الكتاب: 114/2؛ الأصول في النحو: 78/2؛ الكلّيات: 609.
[5] / البيان في غريب إعراب القرآن: 394/1.
[6] / ينظر: النكت في القرآن: 238؛ التبيان في إعراب القرآن: 634/2؛ شرح التصريح على التوضيح: 321/1.
[7] / ينظر: إعراب القرآن: 109/2؛ مشكل إعراب القرآن: 323/1؛ إعراب القرآن: للأصبهاني: 141؛ التبيان في إعراب القرآن: 635/2.
[8] / ينظر: الكشاف: 245/2.
[9] / تفسير الرازي: 527/15.
[10] / ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 71/8؛ البحر المحيط: 367/5.
[11] / ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل: 332/1.
[12] / ينظر: المحرر الوجيز: 7/3؛ مدارك التنزيل: 663/1.
[13] / التفسير الكبير: 527/15.
[14] / ينظر: فتح القدير: 381/2.
[15] / ينظر: المفصَّل:393/1؛ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: 136/1؛ الكلّيات: 609.
[16] / ينظر: صفحة (20) من هذا البحث.

على محل (إنَّ) المكسورة واسمها، في حين نجدهم يجيزون ذلك. كذلك نجده يخالف المبرد وابن السراج ومكي القيسي وابن عطية بجواز العطف على الضمير في (بريء) مع أنَّ ذلك في نظرهم قبيحٌ، وهذا إن دلَّ على شيء فإنَّما يدلُّ على مذهب ابن الأنباري القائم على الاختيار، وعدم التقيد بمذهب معين.

" والذي يبدو لي في هذا الأمر أنَّ ثمَّة فرقاً في المعنى بين الرفع والنصب، فالعطف بالنصب على تقدير إرادة (إنَّ)، والعطف بالرفع على غير إرادة (إنَّ) " [1]، لذا فإنّي أميلُ إلى ترجيح الرفع في لفظة (رسوله) على أنَّها مبتدأ لخبر محذوف، وعُطِفَتْ على محل (أنَّ مع اسمها)؛ لأنَّ في هذا الوجه دلالة بالغة ليست في غيره، إذ يفيد عدم تساوي براءة الله تعالى وبراءة الرسول - ﷺ - وإن اشتراكا في البراءة. فبراءة الرسول - ﷺ - ليستْ كبراءة الله تعالى، وإنَّما هي تابعة لها، فبراءة الله تعالى أولاً، ثم تأتي براءة الرسول - ﷺ - في المرتبة الثانية إذ هما ليس بمرتبة واحدة فتكون براءة الرسول - ﷺ - تابعة وأقلَّ توكيداً[2] – والله أعلم بأسرار كتابه -.

*** وفي قول المولى** تبارك وتعالى: ﴿ **وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا**﴾ [هود: 72].

يعلِّل قراءة النصب في لفظة (شيخاً): بأنَّ نصبها على الحال من المشار إليه، والعامل فيها ما في (هذا) من معنى الإشارة أو التنبيه [3]، ثمَّ يُبيّن المعنى الذي أفاده هذا الإعراب بقوله: " فكأنَّ المعنى: أُشير إليه شيخاً، أو أُنبِّه عليه شيخاً " [4].

أمَّا قراءة رفعها فإنَّه يضع لها الاحتمالات الإعرابية الآتية: [5]

1 – أن تكون خبراً بعد خبر.

2 – أن تكون بدلاً من (بعلي).

3 – أن تكون (بعلي) بدلاً من (هذا)، ويكون (شيخ) خبراً عن (هذا).

4 – أن تكون (شيخ) خبر مبتدأ آخر على تقدير: هذا شيخ.

ونصب لفظة (شيخاً) هي قراءة الجمهور، أمّا الرفع فهي قراءة الأعمش وعبد الله بن مسعود، وأُبَيّ، والمطوعي [6].

والنصب على الحال هو رأي البصريين [7]، وإليه ذهب الزجَّاج [8]، وقد أجمع عليه النحاة ويجدونه وجهاً أرجح [9]. غير أنَّ من النحاة المتأخرين مَنْ يذكر وجهاً آخر لقراءة النصب وهو: أن يكون منصوباً على أنَّه

---

[1] / معاني النحو: 310/1.

[2] / ينظر: نفسه: 312/1.

[3] / ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 22/2.

[4] / نفسه: 22/2.

[5] / ينظر: السابق: 23/2.

[6] / ينظر: معاني القرآن: للفرَّاء: 23/2؛ المحتسب: 324/1؛ المحرر الوجيز: 191/3.

[7] / ينظر: البحر المحيط: 184/6.

[8] / ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 63/3.

[9] / ينظر: إعراب القرآن: 177/2؛ مشكل إعراب القرآن: 370/1؛ شرح الرضي على الكافية: 13/2< شرح التصريح على التوضيح: 569/1.

خبر التقريب(*) [1]. ورفع (شيخ) على أنَّها بدل من (بعلي) – والذي قال به: ابن الأنباري – لم يذكره الأخفش، وإنمَّا اقتصر على الأوجه الثلاثة الأخر[2]، وبهذا أخذ الزمخشري [3]، وغيره [4]. أمَّا العكبري فنجده يضيف على الأوجه التي ذكرها ابن الأنباري لقراءة الرفع وجهين آخرين هما: [5]

1 – أن يكون (بعلي) مبتدأ ثانياً، و(شيخ) خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول(هذا).

2 – أن يكون (بعلي) عطف بيان من (هذا)،و(شيخ) خبر المبتدأ (هذا). وبه – فقط – قال ابن عاشور دون سائر الوجوه [6]، في حين يمنع ابن جِنّي هذا الوجه؛ بحجَّة أنَّ البيان يشبه الصفة، فكما لا توصَفُ الإشارة إلا بما فيه (أل) كذلك ما يُعْطَفُ عليها [7].

فابن الأنباري قد تابع مَنْ سبقه من النحاة في تخريج قراءة نصب (شيخاً) على الحال. أمَّا قراءة الرفع فنجده يتفرَّد على مَنْ سبقه بذكر الوجه الثاني برفعها على البدل من (بعلي)، وهذا يدلُّ على الروح اللغوية التي يمتلكها، وعلى قوة تفكيره العقلي النحوي في ذكر ما تحتمله القراءة من وجوه ممكنة.

وعلى الرغم من أنَّ ابن الأنباري لم يرجح أيَّاً من الوجوه المذكورة في القراءتين إلا أنَّ ما يؤيِّده الباحث ما ذكره في تخريج قراءة نصب (شيخاً) على الحال؛ إذ القراءة به هي القراءة المشهورة البيِّنة، ثم إنَّ النصب على الحال يؤدي إلى أنَّ المعنى: " أُشِيْرَ إليه شيخاً " [8]، فأفاد ذلك في تأكيد مضمون الجملة؛ لأنَّه ليس الغرض إعلام المخاطب بشيخوخته لأنَّه يعلم ذلك، وإنَّما الغرض تنبيه المخاطب إلى عجزه وضعفه، والتعجُّب من أن يكون قادراً على الإنجاب، أو أن تكون له ذُرِّية في مثل هذا السن. يقول سيبويه: " فقولك: هذا عبد الله منطلقاً... المعنى: أنَّك تريد أن تنبِّهه له منطلقاً، لا تريد أن تُعرِّفه عبد الله؛ لأنك ظننتَ أنَّه يجهله، فكأنَّك قلتَ: انظر إليه منطلقاً. فمنطلق: حال قد صار إليها عبد الله " [9].

المبحث الثالث: ما قُرِئَ من الأسماء بالرفع والجر:

كما تعدَّدت القراءات القرآنية في الأسماء المعربة من الناحية الإعرابية بين النصب والجر، وبين الرفع والنصب، فقد تعدَّدتْ أيضاً بين الرفع والجر، ونتج عن ذلك وجوهٌ متعدِّدة يحمل كلٌّ منها دلالة أو أكثر. وفي كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري ما يدلُّ على ذلك.

---

[1] / ينظر: البحر المحيط: 184/6؛ الدر المصون: 357/6.
[2] / ينظر: معاني القرآن: 385/1.
[3] / ينظر: الكشاف: 411/2.
[4] / ينظر: التفسير الكبير: 375/18.
(*) **المنصوب على التقريب:** مصطلحٌ كوفي يُرَادُ به إعمال أسماء الإشارة في الجمل الاسمية عمل (كان)، فما كان مبتدأ يرتفع على أنَّه اسمٌ للتقريب، ويُنْصَبُ الخبر على أنَّه خبرٌ له. ينظر: همع الهوامع: 71/2؛ المنصوب على التقريب: 501.
[5] / ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 707/2 – 708.
[6] / ينظر: التحرير والتنوير: 121/12.
[7] / ينظر: المحتسب: 325/1.
[8] / التفسير الكبير: 375/18.
[9] / الكتاب: 78/2.

* ففي قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: 73].

يذكر ابن الأنباري **للفظة (عالم)** قراءتين (الرفع والجر)، ويُفَصِّلُ القول **في قراءة الرفع** على ثلاثة أوجه:[1]

الأول: على أنَّها صفة لـ (الذي) في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾.

الثاني: على أنَّها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هو عالم الغيب).

الثالث: أنَّها مرفوعة حملاً على المعنى، وتقديره: ينفخ فيه عالم الغيب. كأنَّه لمَّا قال: يوم يُنْفَخُ. قيل: مَنْ: مَنْ يَنْفَخُ؟ قال: عالم الغيب. ويستدِّل على ذلك بقول الشاعر:[2]

لِيُبكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ومُختَبِطٌ مما تُطِيحُ الطَّوائِحُ

كأنَّه قيل: مَنْ يُبْكيه؟ فقال: ضارع. أي: يبكيه ضارع.

أمَّا قراءة الجر: فيخرِّجها على البدل من (الهاء) في (له) في قوله تعالى: ﴿ وَلَهُ الْمُلْكُ ﴾.

وقراءة الرفع: هي قراءة الجمهور، أمَّا الجر: فقراءة الحسن البصري والأعمش وعاصم [3].

وما ذكره ابن الأنباري من وجوه في قراءة الرفع، ذكرها النحويون قبله وبعده [4]، وزاد أبو حيان أن يكون (عالم) فاعلاً بـ (يقول) [5]، إلا أنَّه يستجود كون (عالم) خبراً لمبتدأ محذوف [6]. بينما نجد ابن جرير الطبري يستحسن رفع (عالم) على أنَّه نعت لـ (الذي) [7]، واعترض على ذلك السمين الحلبي بقوله:" وفيه بُعد لطول الفصل بأجنبي "[8].

ثمَّ إنَّ القرطبي يجوِّز أن يكون (عالم الغيب) فاعلاً لـ(ينْفُخُ) ببنائها للمعلوم؛ مُعلِّلاً ذلك بأنَّه إذا كان النفخُ فيه بأمر الله – عزَّ وجلَّ – كان منسوباً إلى الله [9].

وتخريج ابن الأنباري لقراءة الجر لا يختلف عَمَّا ذكره النحَّاس في عدِّ (عالم) بدلاً من (الهاء) في (له) [10]، واستحسنه السمين الحلبي [11]، بينما يزيد بعض النحاة على هذا الوجه وجهاً آخر وهو: أن يكون (عالم) نعتاً للضمير في (له) وإليه ذهب الكسائي، وابن عطية في أحد قوليه، وليس جائزاً عند جمهور النحاة إذ يرفضون

---

[1] / ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 327/1.

[2] / البيت للحارث بن نهيك في الكتاب: 288/1< خزانة الأدب: 303/1، ولنهشل بن حري في خزانة الأدب: 303/1، ولضرار بن نهشل في معاهد التنصيص على شواهد التلخيص: 202/1.

[3] / ينظر: المحرر الوجيز: 309/2؛ مشكل إعراب القرآن: 257/1؛ الجامع لأحكام القرآن: 21/7.

[4] / ينظر: إعراب القرآن: للنحَّاس: 17/2؛ مشكل إعراب القرآن: 257/1؛ التبيان في إعراب القرآن: 509/1.

[5] / ينظر: البحر المحيط: 557/4.

[6] / ينظر: السابق: 557/4.

[7] / ينظر: جامع البيان: 264/11.

[8] / الدر المصون: 694/4.

[9] / ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 21/7.

[10] / ينظر: إعراب القرآن: 17/2.

[11] / ينظر: الدر المصون: 695/4.

مجلة
جامعة المهرة
للعلوم الإنسانية
مجلة علمية محكمة نصف سنوية
العدد الثامن عشر- محرم 1447هـ- يوليو 2025م
ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

أن يكون المضمر نعتاً أو منعوتاً [1]. غير أنَّ العكبري ذكر وجهاً آخر علاوةً على الوجه الذي ذكره ابن الأنباري، وخلافاً لِمَا ذهب إليه الكسائي، وابن عطية وهو: أن يكون (عالم) بدلاً من (رب العالمين) [2] في قوله تعالى قبل ذلك: ﴿ **وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ [الأنعام: 71]، ورُدَّ ذلك بأنَّ فيه بُعد لطول الفصل بين البدل والمبدَّل منه [3].

ما ذكره ابن الأنباري من وجوه وتخريجات في قراءة الرفع نجده يتابع مَنْ سبقه بلا اختلاف، وما ذكره النحاة من وجوه زائدة على ما ذكر فجلُّهم من المتأخرين. أمَّا قراءة الجر فنجده يقتصر على وجهٍ واحد ذُكِرَ عند مَنْ سبقه، وهو المشهور عند الجمهور، وما زاده المتقدمون كالكسائي وابن عطية، وما زاده المتأخرون كالعكبري فغير جائزٍ عند الجمهور لمخالفته قواعد القياس، وهذا يقودنا إلى نتيجة مفادها أنَّ ابن الأنباري في تخريجاته السابقة يذكر من الوجوه ما كان منها مشهور، ولم يخالف قواعد القياس، ويهمل ما ليس مشهوراً، أو مخالفاً لقواعد القياس. كما أنَّه لم يرجح أو يفاضل بين الوجوه التي ذكرها في القراءتين.

والذي يبدو لي أنَّ رفع (عالم) على الصفة لـ (الذي) في قوله تعالى: ﴿ **وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ**﴾ أقوى الوجوه؛ وذلك لبعده عن التأويل المُتكلِّف، ثمَّ لأنَّه يؤدِّي إلى المعنى: " وهو الذي خلق السماوات والأرض... عالم الغيب "، فانحصرتْ صفة علم الغيب بِمَنْ خلق السماوات والأرض، وهو الله جلَّ جلاله، إذ إنَّ هذه الخصوصية لا يمكن أن يتَصِّف بها إلا هو، ولا يتَصِّف بها غيره.

*** كذلك قوله تعالى: ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾** [الكهف: 44].

فإنَّه يُقرِّر في قراءة **رفع (الحق)** أن تكون خبراً لـ (الولاية)، إلا أنَّه يجوِّز وجهاً آخر: بأن يكون (الحق) صفة لـ (الولاية). ومع ذلك فإنَّه يختار في هذه القراءة الوجه الأول في جعله خبراً لـ (الولاية)؛ بحجَّة الفصل بين الصفة والموصوف.

وفي قراءة الجر يُقرِّر وجهاً إعرابياً واحداً هو: أن يكون (الحق) صفة (لله) لعدم وجود الفصل بين الصفة والموصوف[4].

والرفع قراءة أبي عمرو والكسائي، والباقون بالجر[5].

ويقتصر أكثر النحاة في تخريج قراءة الرفع على أنَّها: نعت لـ (الولاية)[6]، والتقدير: أي: " الولاية الحقُّ لله لا يستحقُّها غيره "[7]. وزاد العكبري أن تكون (الحق) مرفوعة على الخبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: هي الحقُّ، أو مبتدأ خبره (هو خير) [8].

---

[1] / ينظر: الكتاب: 88/2، وشرح مفصَّل الزمخشري: 56/3؛ شرح التسهيل: 167 – 170.
[2] / ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 509/1.
[3] / ينظر: البحر المحيط: 557/4؛ اللباب في علوم الكتاب: 227/8.
[4] / ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 110/2 – 111.
[5] / ينظر: حجَّة القراءات: 419/1؛ التيسير في القراءات السبع: 143.
[6] / ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 290/3؛ إعراب القرآن: 296/2؛ المحرر الوجيز: 519/3.
[7] / حجَّة القراءات: 419/1.
[8] / ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 849/2.

ويذكر ابن خالويه أنَّ الدليل في رفع (الحق) على الوصف لـ (الولاية) أنَّه في قراءة (أُبَيٍّ) " هنالك الولاية الحق لله "[1]، بتقديم (الحق) على لفظ الجلالة.

أمَّا قراءة الجر فقد أجمع النحاة ومعربو القرآن على أنَّها نعت لله تعالى [2]، والتقدير: " لله ذي الحقِّ "[3]، واختاره ابن جرير الطبري قال: ومعناه " هنالك الولاية لله الحقِّ ألوهيته، لا الباطل بطلان ألوهيته التي يدعونها المشركون بالله آلهة "[4]. وذكر بعضهم أنَّها تقرأ بالنصب [5]، وتُنسب هذه القراءة إلى أبي حيوة، وابن أبي عبلة [6]، بينما نسبها الزمخشري إلى عمرو بن عُبيد، وتأولها على المصدر للتأكيد، كقولك: هذا عبد الله الحق لا الباطل، وهي عنده قراءة حسنة فصيحة [7]. في حين أنَّ الزجَّاج ينفي أنْ يكون أحدٌ قرأ بها [8]، مع أنَّه يُجوِّز نصب (الحق) على المصدر للتأكيد أيضاً [9].

ومع أنَّ ابن الأنباري يرجح قراءة رفع (الحق) على أنَّها خبر لـ(الولاية) فإنَّ قراءة جر (الحقِّ) على أنَّه نعت (لله) هو أقوى الوجوه فيما يبدو لي؛ لأنَّ في ذلك إثبات للأُلوهيّة الحقَّة التي يتَّصِف بها تعالى دون غيره، وفيه دلالة على المدح والثناء لله في تفرُّدِهِ بألوهيته وولايته وقدرته فلا قوَّة إلا قوَّته ولا نصر إلا نصره.

وهذا كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ﴾ [الأنعام: 62]، وغيرها من الآيات التي تؤيّد هذا الوجه نحو قوله تعالى: ﴿ فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ﴾ [طه: 114]، وقوله تعالى: ﴿ فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ﴾ [يونس: 32].

*** وفي قوله تبارك وتعالى: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ● أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ● رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ● رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴾** [الدخان: 4 – 7].

يذكر للفظة (رب) قراءتين الرفع والجر، ويحمل **قراءة الرفع** على وجهين:

الأول: أن تكون صفة لـ (السميع العليم).

والثاني: خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو ربُّ السماوات والأرض.

أمَّا قراءة الجر فيُخرِّجها على البدل من (ربك) [10].

قرأ بالرفع ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر، وقرأ بالجر عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي والأعمش وأبي حيوة [11].

---

[1] / الحجَّة في القراءات السبع: 225.
[2] / ينظر: معاني القرآن: للفرَّاء: 146/2؛ إعراب القرآن : 459/2؛ معاني القراءات: 112/2.
[3] / مشكل إعراب القرآن: 443/1؛ الجامع لأحكام القرآن: 411/10.
[4] / جامع البيان: 271/15.
[5] / ينظر: المحرر الوجيز: 159/3؛ البحر المحيط: 182/7.
[6] / ينظر: الكامل في القراءات: 591.
[7] / ينظر: الكشاف: 725/2.
[8] / ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 290/3.
[9] / ينظر: نفسه: 290/3.
[10] / ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 358/2.
[11] / ينظر: السبعة في القراءات: 592؛ معاني القراءات: 371/2؛ حجَّة القراءات: 656.

ذكر الوجهين في قراءة الرفع أكثر معربي القرآن [1]، ومنهم مَنْ يزيد أوجهاً أُخر هي:

1 – أن يكون مبتدأ، وخبره قوله تعالى: ﴿ **لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ** ﴾ [الدخان: 8] [2].

2 – أن يكون خبراً بعد خبر [3].

3 – أن يكون بدلاً من (السميع) [4].

أمَّا قراءة الجر فقد أجمع النحاة في توجيهها على البدل من (ربك)[5]، ولم يذكر الزمخشري غيره [6]، في حين يتفرَّد السمين الحلبي من بين النحاة والمفسرين في أنَّه زاد في قراءة الجر وجهاً آخر وهو: أن تكون نعتاً من (ربك) [7]، وتبعه في ذلك النعماني [8].

والذي يبدو لي راجحاً ما ذكره ابن الأنباري في توجيه قراءة الجر على البدل من (ربك)؛ وذلك لإجماع النحاة عليه، ثمَّ إنَّ هذا الوجه الإعرابي يحمل دلالة التأكيد والتبيين على وجه التعظيم لله، وعلى عظيم قدرته – سبحانه وتعالى – الباهرة. فبعد أن كان المعنى مُخْتصَّاً في قوله: (ربك) ينتقل إلى الإحاطة والشمول في قوله: " ربِّ السماوات والأرض وما بينهما " كما في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ **اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ● صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ...** ﴾ [الفاتحة: 6 – 7].

* **ويوجّه قراءة الرفع للفظة (المجيد)** في قوله تبارك وتعالى: ﴿ **إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ● إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ ● وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ● ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ** ﴾ [البروج: 12 – 15].

من وجهين:

الأول: على أنَّه صفة لـ (ذو).

الثاني: أنَّه خبر بعد خبر.

كما يوجّه قراءة الجر من وجهين أيضاً:

الأول: على أنَّه صفة للعرش.

الثاني: أن يكون صفة لـ (ربك) في قوله: ﴿ **إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ...** ﴾، ومع ذلك فإنَّه يرى أنَّ أقوى الوجوه أنْ تكون (المجيد) صفة لـ (ربك) في قوله: ﴿ **إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ...** ﴾؛ مُعلِّلاً سبب قوته أنَّ (المجيد) من صفات الله، فكان جعله وصفاً (للرب) أولى [9].

---

[1] / ينظر: معاني القرآن: للفرَّاء: 39/3؛ إعراب القرآن: 84/4.

[2] / ينظر: حجَّة القراءات: 656؛ المحرر الوجيز: 129/16.

[3] / ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 145/2.

[4] / ينظر: الحجَّة في القراءات السبع: 324.

[5] / ينظر: معاني القرآن: للفرَّاء: 39/3؛ معاني القرآن وإعرابه: 424/4؛ المحرر الوجيز: 69/5.

[6] / ينظر: الكشاف: 471.

[7] / ينظر: الدر المصون: 618/9.

[8] / ينظر: اللباب في علوم الكتاب: 313/17.

[9] / ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 505/2 – 506.

(المجيدُ) رفعاً قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وأبي جعفر، وخفضاً قراءة حمزة والكسائي والمفضَّل عن عاصم والحسن ويحيى بن وثَّاب والأعمش وعمرو بن عُبيد [1].

ما ذكره ابن الأنباري من وجوه في القراءتين ذكره مكي القيسي [2]، في حين يكتفي معظم النحاة والمفسرون بجرّ (المجيد) على النعت لـ (العرش)، ورفعها على النعت لـ (ذو) وهو الله سبحانه وتعالى [3].

وجر (المجيد) على النعت لـ (العرش) لا يجيزه بعض النحاة؛ لأنَّه من صفات الله تعالى[4]، ويرون أنَّه نعت (للرب) في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ** ﴾[5]، بينما يرى الخليل بن أحمد أنَّ (المجيد) مجرورة بالقرب والجوار[6]، وتبعه في ذلك سيبويه [7]. في حين نجد النحَّاس يرفض جر (المجيد) على الجوار؛ لأنَّه لا يجوز الجوار – على حدِّ قوله – في كتاب الله، بل على مذهب سيبويه، ولا يجوز في كلام ولا شعر، وإنَّما هو غلط في قولهم: هذا جحرِ ضبٍّ خربٍ. ولكن القراءة بالخفض جائزة على غير الجوار على أن يكون (المجيد) نعت لـ (ربك) ويكون التقدير: إنَّ بطش ربك المجيد [8]. واستبعد آخرون جواز جر (المجيد) على النعت لـ (ربك)؛ لوجود فاصل بين الصفة والموصوف [9]، في حين يؤيّد القرطبي ذلك الوجه بقوله: " ولم يمتنع الفصل؛ لأنَّه جارٍ مجرى الصفة... " [10].

واعتماداً على قراءة الرفع، وهي القراءة المشهورة، واستناداً إلى رأي ابن الأنباري في توجيه هذه القراءة على النعت (لله)، فإنّي أرى رجاحة هذا الوجه وقوَّته، فالمجد في كلام العرب هو بلوغ النهاية في الكرم والشرف والفضل والعزَّة [11]، ومن ثمَّ فإنَّه لا يليق هذا الوصف إلا بالله تعالى، ولا يتَّصف به إلا هو وحده لعظمته وكماله، فهي صفة خاصة به، ويؤيّد ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿ **رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ** ﴾[هود: 73].

الخاتمة والنتائج

وبعد هذه الرحلة النورانية التي قدَّمت فيها دراسة عن (القراءات القرآنية في الأسماء المعربة وتعدّدِها من الناحية الإعرابية من خلال كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري) تمكَّنتُ – بعونٍ من الله تعالى – التوصُّل إلى بعض النتائج، لعل أهمها:

---

[1] / ينظر: السبعة في القراءات: 678؛ إعراب القرآن: للنحَّاس: 195/5؛ التيسير في القراءات السبع: 179.
[2] / ينظر: مشكل إعراب القرآن: 809/2 – 810.
[3] / ينظر: معاني القرآن: للفرَّاء: 254/3؛ معاني القرآن: للأخفش: 576/2؛ جامع البيان: 346/4، ومعاني القرآن وإعرابه: 308/5.
[4] / ينظر: الدر المصون: 463/9؛ اللباب في علوم الكتاب: 255/20.
[5] / ينظر: مشكل إعراب القرآن: 810/2.
[6] / ينظر: الجمل في النحو: 196.
[7] / ينظر: الكتاب: 66/1 – 67، 436.
[8] / ينظر: إعراب القرآن: 121/5.
[9] / ينظر: التبيان: 320/10؛ حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 344/8.
[10] / ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 296/19.
[11] / ينظر: شمس العلوم: لنشوان الحميري: 9230/9.

1 – إنَّ ابن الأنباري احتفى بالقراءات القرآنية وقدَّم من خلالها دراسة مُعمَّقة ومفيدة لكثير من مسائل العربية من لغة ونحو وصرف وأصوات. فجاءتْ قيمة كتاب (البيان) من كونه صار مستودعاً لعلومٍ شتَّى، حتى غدا مرجعاً قيِّماً لكل دارس في كلِّ زمانٍ ومكانٍ.

2 – لقد كان للقراءات القرآنية دورٌ كبيرٌ في توجيه معاني الآيات القرآنية الكريمة، وفي تقوية الأصول النحوية، وبناء قواعد نحوية كثيرة، وفي إثارة الجدل النحوي واللغوي بين العلماء مِمَّا حفَّزهم على وضع الكتب والمصنَّفات في دراستها وتوجيهها إعرابياً، والنهوض بالقراءات الشاذة تخريجاً وتأويلاً، ودفاعاً عَمَّا تحتمله من الوجوه في قياس العربية.

3 – إنَّ ابن الأنباري كان له دورٌ بارز في توجيه وتخريج القراءات القرآنية الذي كان تعددها من الناحية الإعرابية سبباً في تعدد إعراب الألفاظ القرآنية، وتعدد مواقعها الإعرابية تبعاً لذلك.

4 – إنَّ ابن الأنباري في بعض ما يذهب إليه من تخريجات وتوجيهات للقراءات القرآنية يراعي الدلالة على المعنى المقصود من الآية، ويستعين في ذلك بالسياق وما ورد في كتب اللغة وما جاء في السنة المطهرة.

5 – إنَّ ابن الأنباري في بعض تخريجاته نجده يذكر من الوجوه الإعرابية المشهور منها، ويهمل ما ليس مشهوراً وإن كان له وجه في الدلالة المقصودة من الآية.

6 – إنَّ ابن الأنباري في بعض القراءات القرآنية التي خالفت القياس نجده يذكر تخريجات النحاة فيها سواءٌ أكانت تلك التخريجات موافقة للقياس أم مخالفة له، وقد يرجح أحياناً ما وافق قواعد القياس، إلا أنَّه لم يرد القراءات التي خالفت القياس أو يطعن فيها، وإنَّما يذهب فيها إلى التأويل فتبقى للقراءة قدسيتها وحرمتها عنده، وللقاعدة النحوية اطرادها وعدم اختلالها بما يُعْتَرَضُ عليها من الشواهد.

7 – إنَّ ابن الأنباري في بعض تخريجاته نجده يجنح إلى الإيجاز الشديد في التوجيه الإعرابي، وما يتعلق بذلك من ناحية المعنى والدلالة، ونجده كذلك لا يفاضل بين القراءات أو الوجوه الإعرابية، أو يرجح إحداها على الأخرى إلا في مواضع قليلة.

8 – إنَّ ابن الأنباري فيما كان يذهب إليه من وجوه محتملة في كثير من القراءات القرآنية أو خلاف بين النحاة في أحد تلك الوجوه أنَّ مذهبه بالأساس يقوم على النظر والترجيح والاختيار لا على المتابعة والتقليد فتارة يأخذ برأي الجمهور وتارة يخالفهم وأخرى يأخذ باستدراكات المتأخرين، سواءٌ أكان ذلك على رأي البصريين أو الكوفيين بلا فرق.

10 – من المُسَلَّمِ به أنَّ القراءة المشهورة هي أوضح القراءات وأكثرها قرباً إلى مفهوم الآية. إلا أنَّ هناك قراءات غير مشهورة يظهر من خلالها الإعراب دون اللجوء إلى تقدير أو تأويل؛ مِمَّا حدا ببعض النحاة إلى التمسُّكِ بها وترجيحها. لذا فإنَّ الاقتصار على أيسر الوجوه في القراءات وألطفها في التعليل والتأويل أمرٌ مرغوبٌ فيه حتى يسهُل على الدارس فهم المعنى بيسرٍ وبأخصر الطرق.

11 – إنَّ تعدد القراءات القرآنية في الموضع الواحد يؤدّي إلى فوائدَ جمَّة، فهي إمَّا أنْ تُفْصِحَ عن معنىً من المعاني، أو تبيِّن حكماً من الأحكام الشرعية.

12 – إنَّ اختلاف القراءات القرآنية وتعددها من الناحية الإعرابية ليس معناه إلغاء وظيفة الحركة الإعرابية في الإبانة عن المعنى، ولكنَّ هذا التعدد وما يترتَّبُ عليه من مواقع إعرابية مختلفة يبرز معاني ومفاهيمَ مختلفة لا تخرج عن إطار المعنى العام لسياق الآية وما يُقْصَدُ منها.

13 – إنَّ دراسة موضوع القراءات القرآنية يكشف الكثير من القضايا اللغوية المهمة (الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية)، وبذلك فإنَّ القراءات القرآنية تُعَدُّ رافداً مهماً من روافد الدرس اللغوي العربي الذي لا يمكن تجاهله أو التقصير فيه لاسيَّما دارس العربية.

قائمة المصادروالمراجع:

ابن الجزري شمس الدين: النشر في القراءات العشر: محمد بن محمد بن يوسف: تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتب العلمية]، د/ت.

ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم: فتاوى ابن تيمية: جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد العاصمي، 1414هـ - 1997م.

ابن جني أبو الفتح عثمان: الخصائص: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/4، د/ت.

ابن جني أبو الفتح عثمان: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: 1420هـ- 1999م.

ابن حبان محمد بن أحمد: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (صحيح ابن حبَّان): ترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م.

ابن حنبل أحمد بن محمد: مسند الإمام أحمد بن حنبل: تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م.

ابن خالويه الحسين بن أحمد: الحجة في القراءات السبع: تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق – بيروت، الطبعة: الرابعة، 1401 هـ.

ابن زنجلة عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة: حجة القراءات: محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.

ابن سيده أبو الحسن علي بن إسماعيل: المخصص: تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1417هـ 1996م.

ابن عاشور التونسي محمد الطاهر بن محمد: التحرير والتنوير(تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد): الدار التونسية للنشر - تونس، 1984 هـ

ابن عقيل العقيلي الهمداني عبد الله بن عبد الرحمن: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون، 1400هـ- 1980م.

ابن فَضَّال علي: النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه): دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م.

ابن قتيبة الدينوري أبو محمد عبد الله بن مسلم: غريب القرآن: تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية (مصورة عن الطبعة المصرية)، 1398 هـ - 1978 م.

ابن قَنبر أبو بشر عمرو بن عثمان: الكتاب كتاب سيبويه: تح/ عبد السلام محمد هارون: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/3، 1408هـ - 1988م.

ابن ماجة القزويني أبو عبد الله محمد بن يزيد: سنن ابن ماجه: تح/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله: شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: تح/ محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، منشورات محمد على بيضون ن دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/1، 1422هـ- 2001م.

ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله: شرح عمدة الحافظ وعدَّة اللافظ: تح/ عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، 1397هـ- 1977م.

ابن منظور محمد بن مكرم بن علي: لسان العرب: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ

ابن يعيش موفق الدين: شرح مفصَّل الزمخشري: قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/1، 1422هـ- 2001م.

الأخفش أبو الحسن المجاشعي: معانى القرآن للأخفش: تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1411 هـ- 1990 م.

الأزهري الجرجاويّ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى 1421هـ- 2000م.

الأزهري الهروي محمد بن أحمد: تهذيب اللغة: تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 2001م.

الأزهري الهروي محمد بن أحمد: معاني القراءات للأزهري: مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1412 هـ- 1991 م.

الأستراباذي رضي الدين: شرح الرضي على الكافية (المعروف بشرح كافية ابن الحاجب): تصحيح وتعليق /يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط/2، 1996م.

الأُشْمُوني علي بن محمد: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، 1419هـ - 1998م.

الأصبهاني إسماعيل بن محمد: إعراب القرآن للأصبهاني: قدَّمت له ووثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية – الرياض، الطبعة: الأولى، 1415 هـ- 1995 م.

الأصفهانى أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب: مفردات غريب القرآن: تحقيق: صفوان عدنان الداوري، دار القلم، الدار الشامية - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - 1412 هـ

الألوسي شهاب الدين محمود: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1415 هـ

الأنباري أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف: تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/4، 1380هـ- 1961م.

الأنباري أبو البركات: البيان في غريب إعراب القرآن: تح/ طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقَّا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/2، 2006م.

الأندلسي ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى - 1422 هـ

الأندلسي أبو حيان: البحر المحيط في التفسير: تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: 1420 هـ

الأنصاري جمال الدين بن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط/2، 1986م.

الأنصاري جمال الدين بن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، 1985م.

الباقولي علي بن الحسين بن علي: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: تحقيق ودراسة: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري - القاهرة و دار الكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة / بيروت، الطبعة: الرابعة - 1420 هـ

البخاري الجعفي محمد بن إسماعيل أبو عبدالله: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري): تح / محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1422هـ

البصري أبو عبيدة معمر بن المثنى: مجاز القرآن: تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى – القاهرة، 1381هـ

البعيمي إبراهيم بن سليمان: المنصوب على التقريب: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة التاسعة والعشرون، العدد (107)، 1419/1418هـ

البغدادي أبو بكر بن مجاهد: كتاب السبعة في القراءات: تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، 1400هـ

البغدادي عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، 1418 هـ - 1997 م.

البغوي أبو محمد الحسين بن الفراء: معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي): تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي –بيروت، الطبعة: الأولى، 1420 هـ

البيضاوي عبد الله بن عمر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى،1418هـ

البيهقي أبو بكر: السنن الكبرى: تح/ محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003 م.

الثعلبي أبو إسحاق أحمد بن محمد: الكشف والبيان عن تفسير القرآن (تفسير الثعلبي): تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى 1422هـ - 2002 م.

الجاحظ عمرو بن بحر: الحيوان: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، 1424 هـ

جرير: ديوان جرير: دار صادر، بيروت، 1384هـ - 1964م.

الجوزي جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد: زاد المسير في علم التفسير: تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى - 1422 هـ

الحارثي نيف بن حسين: الاختلاف في الحركة والسكون بين لغة قيس وغيرها من اللغات دراسة صرفية في ضوء القراءات القرآنية: الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، (16)، 68–111. https://doi.org/10.53286/arts.v1i16.939، 2022م.

الحميرى اليمني نشوان بن سعيد: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري ومطهر بن علي الإرياني ود. يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر(بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999 م.

الخضري محمد: حاشية الخضري عل شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، إشراف / مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط/1، 2006م.

الخفاجي شهاب الدين أحمد بن محمد: حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي: دار صادر – بيروت، د/ت.

الداني أبو عمرو: التيسير في القراءات السبع: دار الكتب العلمية، ط/1، 1416هـ - 1996م.

الداني أبو عمرو: جامع البيان في القراءات السبع: جامعة الشارقة – الإمارات (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة)، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م.

درويش محيي الدين بن أحمد مصطفى: إعراب القرآن وبيانه: دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية، (دار اليمامة - دمشق - بيروت)، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت)،الطبعة: الرابعة، 1415هـ

الدمياطيّ أحمد بن محمد: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة: الثالثة، 2006م - 1427هـ

الدينوري ابن قتيبة: الشعر والشعراء: دار الحديث، القاهرة، 1423 هـ

الرازي فخر الدين أبو عبد الله بن الحسن: التفسير الكبير (مفاتيح الغيب): دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1420 هـ

الرومي فهد بن عبد الرحمن:دراسات في علوم القرآن الكريم: حقوق الطبع محفوظة للمؤلّف: ط/12، 1424هـ - 2003م.

الزجاج أبو إسحاق: معاني القرآن وإعرابه: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م.

الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1407 هـ

الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله: المفصل في صنعة الإعراب: تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، 1993م.

السامرائي فاضل صالح: الجملة العربية والمعنى: دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط/1421،1هـ - 2000م.

السامرائي فاضل صالح: معاني النحو: دار الفكر، عَمَّان، ط/2، 1423هـ - 2003م.

السراج أبو بكر محمد: الأصول في النحو: تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د/ت.

السعدي عبد القادر: أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية: دار الخلود، بغداد، ط/1، 1406هـ - 1986م.

السمين الحلبي شهاب الدين أحمد بن يوسف: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: تحقيق: الدكتور/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د/ت.

السيرافي يوسف بن أبي سعيد: شرح أبيات سيبويه: تح/ الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 1394 هـ - 1974 م.

السيوطي جلال الدين: الإتقان في علوم القرآن: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: 1394هـ - 1974 م.

السيوطي جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: تح/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، د/ت.

الشوكاني اليمني محمد بن علي: فتح القدير الجامع بين فنَّي الرواية والدراية من علم التفسير: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى، 1414 هـ

الطبري محمد بن جرير: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور/ عبد السند حسن يمامة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.

الطوسي أبو جعفر محمد: التبيان في تفسير القرآن: تصحيح وترتيب /أحمد شوقي أمين، وأحمد حبيب صقر،المكتبة العامة في النجف، 1379هـ - 1960م.

العباسي عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد: معاهد التنصيص على شواهد التلخيص: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب – بيروت، د/ت.

عبده داؤود: أبحاث في اللغة العربية: بيروت، 1973م.

العطوي عائشة: الآراء النحوية والصرفية لأبي على الفارسي ودورها في توجيه القراءات القرآنية في التفسير الكبير للرازي: الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، 6(4)، 460–485. https://doi.org/10.53286/arts.v6i4.2193، 2024م.

العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله: التبيان في إعراب القرآن: تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د/ت.

فجَّال عبدالله بن محمود: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في سورة (يس): الآداب للدراسات اللغوية والأدبية –182 ,(2)5 , https://doi.org/10.53286/arts.v5i2.1498 .209، 2023م.

الفرَّاء أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن: تح/ أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجَّار، وعبد الفتَّاح إسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط/1، د/ت.

الفراهيدي الخليل بن أحمد بن عمرو: الجمل في النحو: تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، 1416هـ 1995م.

القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد: الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964م.

القوزي إدريس بن حسين: التّوجيه النّحويّ للقراءات القرآنيّة في شرح الفوزان لألفية ابن مالك: الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، 5(4)، 9–34. https://doi.org/10.53286/arts.v5i4.1658، 2023م.

القيسي أبو علي الحسن بن عبد الله: إيضاح شواهد الإيضاح: دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1987م.

القيسي مكي بن أبي طالب: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: تح/محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1394هـ - 1974م.

القيسي مكي بن أبي طالب: الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علوم: تح/ مجموعة رسائل جامعية بإشراف أ. د. الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، 1429هـ- 2008م.

القيسي مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن: تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، 1405هـ

الكفوي أيوب بن موسى: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت،د/ت.

الكلبي الغرناطي ابن جزي: التسهيل لعلوم التنزيل: تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، الطبعة: الأولى - 1416 هـ

مباركي مهدي بن حسين بن علي: ما له وجهٌ صحيحٌ في العربيةِ ولا تجوزُ القراءةُ بهِ عندَ أبي جعفرٍ الطبريّ (ت 310 ه) من خلالِ كتابِهِ (جامع البيانِ في تأويلِ القرآنِ) عرضٌ ومناقشة: الآداب للدراسات اللغوية والأدبية .92–36 ,(11)1 , https://doi.org/10.53286/arts.v1i11.575، 2021م.

المبرد محمد بن يزيد: الكامل في اللغة والأدب: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1417 هـ - 1997 م.

المبرِّد محمد بن يزيد: المقتضب: تح/ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د/ت.

المحيمد ياسين جاسم: مواقف النحاة من القراءات القرآنية من خلال تفسير ابن عطية الأندلسي (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز): دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، د/ت.

المرادي الحسن بن قاسم: الجنى الداني في حروف المعاني: تح/ د. فخر الدين قباوة، الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992 م.

المرادي الحسن بن قاسم: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى، 1428هـ - 2008م.

مصطفى أبو السعود محمد بن محمد: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود): دار إحياء التراث العربي – بيروت، د/ت.

مكرم عبد العال سالم: القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية: مؤسسة الرسالة، ط/2، 1417هـ - 1996م.

منار علي خليفة محمد رشيد بن علي رضا: تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار): الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990 م.

النَّحَّاس أبو جعفر: إعراب القرآن: وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ

النسائي أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب: المجتبى من السنن (السنن الصغرى للنسائي): تح/ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط/2، 1406 – 1986.

النسفي أبو البركات عبد الله بن أحمد: مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي): حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدَّم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998م.

النعماني أبو حفص سراج الدين عمر بن علي: اللباب في علوم الكتاب: تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998م.

النيسابوريّ الغزنوي محمود بن أبي الحسن: باهر البرهان في معانى مشكلات القرآن: تحقيق (رسالة علمية): سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، 1419 هـ - 1998 م.

الهُذَلي اليشكري يوسف بن علي بن عقيل أبو القاسم: الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها: تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م.